إرهاب "كتائب الهاغانا" الحديثة..."سلاح نتنياهو" السري!

كتب حسن عصفور/ يمكن اعتبار قرار المدعي العام الإسرائيلي اتهام بنيامين نتنياهو بانه قرار "تاريخي"، بالمعني العام، حيث وضع نهاية عملية لمسيرة هذا الانتهازي الفريد، أي كان مسار ما بعد القرار، فالتهم اصابته في مقتل حقيقي، وتحول من "مدع غر" الى شخصية تتوسل "البراءة" بطريقة زادته سقوطا، بعد ان اعتبر القرارات بفساده، تمثل "انقلابا ضده وضد حكومة اليمين التي يقودها"...

تبرير يجسد عمق السقوط السياسي، خاصة وأنه من أصر على تعيين المدعي العام كونه "صديق شخصي له" وليس الأكثر كفاءة في سلك القضاء، ولعل أقواله تلك تمثل أداة اتهام جديدة تزيد من سنوات الظلام التي تنتظره مصيرا ومستقبلا بات واضحا جدا.

ولأن الإرهاب هو جزء ثقافي مكون لنتنياهو، فسيعمل بكل السبل لتصعيد حربه ليس ضد الداخل الإسرائيلي، بل عبر الساحة الفلسطينية، التي يشعر انها في أضعف حال ومنهكة الى حد فقدان القدرة على الفعل الحقيقي، وانه حربها باتت حربا كلامية جدا، وبعض "صواريخ" تستخدم لغاية غير خدمة المشروع الفلسطيني العام.

يعتقد البعض، ان نتنياهو سيحاول الخروج من "أزمته التاريخية" باللجوء الى خيارات أمنية وعسكرية ضد إيران وحزب الله، وقطاع غزة، وحاول أهل تلك الخيارات من إسرائيليين وغيرهم، أن يروجوا لتلك الرؤية بأشكال عدة، رغم انهم يدركون تماما، ان العمل العسكري الموسع ليس قرارا سياسيا بالمعني الشكلي، فإسرائيل تلك الدولة الغازية العنصرية الإرهابية ليست دولة "ديكتاتورية"، فلا يمكن لحاكم أي كانت قدرته خوض حرب أو عمل عسكري لإنقاذ مصيرهن على حساب مصير الكيان.

نتنياهو أدرك تماما، ان مستقبله السياسي الشخصي في رئاسة الحكومة الإسرائيلية انتهى وللأبد، ولن يسمح له بذلك، وسيتم حسم ذلك بشكل نهائي قريبا جدا، ولذا فهو سيعمل على مواصلة الحرب ضد الشعب الفلسطيني، من خلال سلاحه السري الذي تشكله "كتائب الهاغانا -المستوطنين الإرهابية" والتي

ستكون رأس الحربة في محاولة تعزيز الرؤية الصهيونية في الضفة والقدس، خاصة بعد قرار أمريكا (إعلان بومبيو) بـ "شرعنة المستوطنات".

نتنياهو، سيفتح حربه الإرهابية من أجل ارباك المشهد العام، فمن جهة سيرسل لليمين أنه "الأكثر" اخلاصا لهم، ويعمل على فرض مشروعهم بكل السبل بما فيها حرب مباشرة ضد "الوجود الفلسطيني"، ويحاول إعادة انتاج أفعال "كتائب الهاغانا" الإرهابية التي لعبت دورا إجراميا، وعملت على بث الرعب عبر القتل والجريمة لتهجير الفلسطينيين، ما قبل عام 48 وبعدها.

"كتائب الهاغانا -المستوطنين" الإرهابية، هي السلاح السري القادم، في حرب عنصرية إجرامية جديدة، ولعل نتنياهو وتحالفه اليميني، يهدف فيما يهدف الى جانب تعزيز المشروع التهويدي، جلب رد فعل عسكري على تلك العمليات، وعندها ستفرض مواجهة شاملة على خليفته في الحكم، فإما السير أكثر لتكريس المشروع التهويدي بشكل أوسع، وقطع الطريق على أي "تسوية سياسية" فيما يعرف بمناطق (ج)، أو العمل على "تهدئة سياسية أقرب الى تسوية دون حل نهائي"، ما سيفجر "غضب اليمين" وتفتح حينها "جبهة جديدة.

تلك المسألة التي تستحق قراءة سريعة من "السلطة والفصائل" لرسم رؤية مواجهة عملية، قبل أن يفرض نتنياهو جدوله الإرهابي من خلال "كتائب الهاغانا الحديثة"، وتفقد الحركة السياسية الفلسطينية (سلطة وفصائل" عنصر المبادرة وتبحث عن "رد فعل" سيكون غير منظم في غياب الوحدة السياسية.

هل تستبق "الحركة السياسية الفلسطينية ما هو مخطط إرهابي ام أن "الانتظار هو الحل"...وعندها سلاما لروح "الوطنية المعاصرة"!

ملاحظة: كلما تعمقت "تفاهمات" حماس وإسرائيل، تفتح جبهة الاعلام العبري أوهاما عن حرب طحون ضد قطاع غزة وقدرات خارقة تنتظر جيش الكيان... مفارقة سياسية تستحق التفكير!

تنويه خاص: مشهدان معبران ليوم الاستقلال اللبناني، احتفال رسمي باهت، واحتفال شعبي عكس نبض الانتفاضة وروحها رغم إرهاب جماعة عون وحليفه "الثنائي الشيعي" بحرق قبضة الثورة وتهديد الإعلام...#لبنان_ينتفض بجد!

استبدلوا "مسيرات غزة" بـ "مسيرات غضب" في الضفة!

كتب حسن عصفور/ يبدو أن التفاعل السياسي الفلسطيني لا زال محصورا في السلوك التقليدي: الذي قرره "تحالف الرئيس" محمود عباس منذ ان تولى منصبه عام 2005، بعدم فتح الطريق لأي تحركات شعبية حقيقية ضد السلطات الاحتلالية، أي كانت درجة الضرورة السياسية لها، وقد كان نقل السفارة الأمريكية الى القدس واعتبارها عاصمة للكيان، كان معيارا لقياس طبيعة "الغضب" حجما وفعلا، فكانت النتيجة لا شيء، رغم "الغليان الكلامي الحاد"، الذي حمل تهديدا بـ "حرب شاملة".

ومر القرار بهدوء اثار استهجان أصحابه، حيث حساباتهم كانت مختلفة، لتمرير الخطوة الأولى في صفقة ترامب، وبعد عام وقليل أعلنت الإدارة الأمريكية خطوتها الرئيسية الثانية لنفيذ الصفقة على طريق ترسيخ "المشروع التهويدي" في الضفة الغربية، بعد القدس، بـ "إعلان بومبيو" حول اعتبار المستوطنات شرعية وبالتالي ستكون جزءا من "دولة اليهود" التي أقرها الكنيست الإسرائيلي.

قرار "شرعنة الاستيطان" يمثل من ناحية سياسية خطوة أكبر من قرار القدس، ليس من حيث المسمياتـ، بل من حيث حصار المشروع الوطني الفلسطيني، على طريق توجبه ضربة قاتلة له، ليتم تحويله من "مشروع كياني وطني" نحو دولة فلسطينية، الى مشروع "محميات سكانية، ضمن حدود 40% من الضفة الغربية " تحت السيادة – السيطرة الإسرائيلية، ومنح قطاع غزة بعدا "استقلاليا" خاصا، ويتم لاحقا البحث في كيفية التواصل بين "محميات الضفة" و"كيانية غزة"، وليسمى ما يسمى، ما دامت السيادة – السيطرة الإسرائيلية ستكون واقعا على غالبية الضفة وخاصة منطقة الأغوار.

القوى السياسية الفلسطينية، من فتح بمكوناتها الى حماس، عليها ان تدرك جوهر خطورة القرار الأمريكي، بأنه المعركة الكبرى التي تستحق الفعل، وأن "المواجهة" الفعلية هي واجب دونه لا مستقبل لأي مشروع وطني، ويصبح الطريق سالكا جدا لتحقيق "الحلم الصهيوني" ببيناء مشروعهم وتدمير مشروع الشعب الفلسطيني.

كل يوم يمر دون فعل هو نصر للمشروع المعادي، وشراكة عملية بتنفيذه، ولذا يصبح لزاما أن تنقتل "حركة المقاومة اللغوية" الى حركة فعل شعبية تعيد الاعتبار لروح الثورة والغضب الانتفاضي، مستفيدين من كل الدروس السابقة.

الطاقة الكفاحية للشعب الفلسطيني اعلى كثيرا من "مخزونها" القيادي الرسمي، الذي قد يعرقل ذلك الفعل، لكن منذ متى يمكن أن يتم طلب "ترخيص" للمقاومة الشعبية ضد محتل، لا يقيم وزنا لمن لا يسدد له الضربات الموجعة ردا على ما يقوم وينفذ، ليس إجراءات فحسب، بل تدمير لأسس الكيانية الوطنية الفلسطينية وهويتها المستقلة.

وليت قوى قطاع غزة، والتي جميعها تقريبا لها وجود في الضفة الغربية والقدس، تعيد النظر كليا في مسيرات كسر الحصار، وتعلن رسميا وقفها والبدء في التحضير العملي لانطلاقة "انتفاضة شعبية" في الضفة ردا على المشروع التهويدي وحماية للمشروع الوطني، وليعلن ذلك صراح دون أي لغة استهبالية.

سيكون أكثر قيمة وطنية وجدوى سياسية نقل الفعل، ولو بنسبة أقل مما هي في مسيرات غزة، الى الضفة والقدس، لكنها مسيرات متواصلة متحركة في الضفة بكل مدنها وبلداتها، والبحث في كيفية حصار المستوطنين وحركتهم على الطرق الرئيسية، وهي أحد المفاتيح التي يجب العمل عليها.

حراك شعبي حقيقي هو الوسيلة العملية الأهم لحماية ما يمكن حمايته من "بقايا مشروع" قبل أن يتم تآكله، وقطعا لعملية فرض السيادة – السيطرة على غالبية الضفة ومنها منطقة الأغوار.

بات لزاما أن تتحكم الحركة الوطنية في "العمالة الفلسطينية" داخل المستوطنات، ويتم التعامل معها باعتبارها شكلا من "اشكال التعاون مع عدو"، باعتبار أن الشعب الفلسطيني يخوض حرب الدفاع عن "الكيان"، والبحث عن سبل تعويضهم ضمن صندوق خاص.

بالتأكيد، بات ضروريا جدا، ان يعيد الرئيس محمود عباس مجمل سياساته الداخلية والعربية والدولية، لخلق "قيادة فعل" وليس "قيادة كلام"، وأن يذهب

بشخصه في جولة عربية لكل الدول دون استثناء لفتح صفحة دعم، فالمشروع وحمايته أكثر أهمية تاريخية من "خصومات ذاتية".

كل "مقومات المواجهة" مكتوبة ومعلومة ولا تحتاج سوى لإرادة خاصة من الرئيس عباس وحده دون غيره، بيده مفتاح "المواجهة الكبرى" وبقلمه "مفتاح قتلها" وخدمة مشروع تصفية "الحلم الوطني"، وتأجيله ليوم ما قد يطول!

الوقت لا يتيح كثيرا من ترف التفكير والبحث عن تفكير ما سنفكر فيما سيكون.

ملاحظة: الكونغرس الأمريكي "المنطقة الوحيدة" في عالمنا الذي يشهد حراكا فعليا ضد "إعلان بومبيو – بلفور 2"...ولا هيئة رسمية عربية أو فلسطينية تعمل لمحاصرة ذلك القرار التدميري...يااااا على وكستنا!

تنويه خاص: الثقافة الداعشية في غزة تستبدل النشاط الداعشي العسكري، تحت سمع وبصر "حكومة حماس" و"صناع القرار" كما قال رئيسها هنية...الصمت خطر كما أصحاب الدعوات التكفيرية...هل تستيقظ القوى المعادية لـ "الدعشنة"!

10 أسئلة عن الانتخابات الى حماس...وغيرها!

كتب حسن عصفور/ لن نقف كثيرا لتحليل "مصداقية" المبررات التي ساقتها حركة حماس لكي تنقلب فجأة من رفض العملية الانتخابية، الى قبولها، وأن قرارها كان "قرارا مستقلا وطنيا خالصا"، كما هو قرار عباس "مستقلا حرا فلسطينيا خالصا"، وأنهما لا يبحثان سوى مواجهة المؤامرة الكبرى على الشعب الفلسطيني، وعليه وجب الانتخابات لإنهاء الانقسام وتكريس المصالحة بصفتها السلاح الأهم لذلك.

ودون، فتح مسار المصائب التي نتجت عن سلوكهما منذ مؤامرة 2006 الانتخابية، فما يستحق بعد مسار التفاؤل الكبير بالعملية الانتخابية الجديدة، أن نسأل قيادة حركة حماس، بعضا من أسئلة لا تمنع ولادة غيرها الى حين اجراء الانتخابات وبعدها..

السؤال الأول: هل تعلم حماس ان هذه الانتخابات هي جزء من اتفاق أوسلو، بكل ما به من قيود عامة...

السؤال الثاني: هل فوز حماس بالانتخابات سيؤدي بها الى استلام الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية المشكلة بنسبة 90% من أبناء فتح، وهل ستحافظ عليها والتعامل مع تغييرات قيادية لا أكثر..

السؤال الثالث: هل ستواصل حماس في حال فوزها بـ التنسيق الأمني" العلني مع دولة الكيان (التنسيق غير المعلن قائم في قطاع غزة)، وهل ستحافظ على العلاقة الأمنية الخاصة جدا مع الولايات المتحدة، وتحديدا بين جهاز مخابرات السلطة والمخابرات المركزية الأمريكية، ومنها ما يتعلق بـ "مكافحة الإرهاب"، محليا وإقليميا.

السؤال الرابع: هل ستبقي حماس على تعريف "مكافحة الإرهاب" وفقا للتفاهمات القائمة، ام انها ستذهب لمناقشة المضمون بما يتوافق ورؤيتها للتعريف.

السؤال الخامس: تعلم حماس انها ليست جزءا من منظمة التحرير الفلسطينية، فهل ستلتزم حكومة حماس بقرارات المنظمة، وهيئاتها أي كانت، بصفتها لا تزال "نظريا" الجهة الأعلى في القرار الوطني، وقد تصبح فاعلة ونشطة لو خسرت فتح سلطتها..

السؤال السادس: في المسألة السياسية، تدرك حماس ان السياسة الخارجية من صلاحيات الرئيس (رئيس السلطة – الدولة – المنظمة)، فهل ستلتزم بقراراته أم أنها ستمارس سياستها الخاصة. وهل ستذهب لتطبيق قرارات المنظمة الخاصة بفك الارتباط وإعلان الدول وسحب الاعتراف المتبادل.

السؤال السابع: ماذا سيكون مصير هيئة التنسيق المدني مع سلطات الاحتلال، هل ستستمر أم ان هناك خطة بديلة لحركة حماس عنها..

السؤال الثامن: كيف ستتعامل حكومة حماس مع تطبيق القانون الإسرائيلي في الضفة الغربية...

السؤال التاسع: هل ستسمح حكومة حماس بالعمل العسكري المقاوم ضد جيش الاحتلال ومؤسساته الأمنية في الضفة الغربية...

السؤال العاشر: ماذا لو خسرت حماس، وعادت فتح لتشكيل حكومتها، ما هو مصير كتائب قوات القسام، التي باتت تمارس مهام أمن داخلي (شاركت في قمع حراك بدنا نعيش وكذلك عند نشوب نزاع عائلي كبير في أحد مخيمات خانيونس).

واستدراكا بعض تلك الأسئلة لحركة فتح، وخاصة ما يتعلق بالواقع العسكري – الأمني في قطاع غزة، الرسمي منه وغير الرسمي..

أسئلة يجب الإجابة عليها قبل الذهاب الى أي عملية انتخابية، لو حقا كان "قرارا وطنيا مستقلا" هادفا لمقاومة المخططات المعادية، وليس جزءا من "مؤامرة كبرى" ترمي لتمرير مشروع التهويد العام!

ملاحظة: يستحق قرار الرئيس محمود عباس وحكومة د. محمد أشتية بخصوص فتح حسابات مصرفية للأم للأبناء القاصرين وكذلك تحديد سن الزواج. التحية والتقدير..قرار يمثل هزيمة للظلامية الفكرية – الاجتماعية!

تنويه خاص: قبل 24 عاما أطلق يهودي رصاصات اغتالت رئيس وزراء إسرائيل في حينه اسحق رابين...رصاصات لم تغتل شخصا فحسب بل اغتالت مسارا كان له تغيير ملامح تاريخية في الصراع...على الجميع الانتظار طويلا!

"اعلان بومبيو" لتكريس "مشروع التهويد".. فهل من "هل" فلسطينية!

كتب حسن عصفور/ في مايو (أيار) 2018 ألغت الإدارة الأمريكية موقفا (رسميا) لها بعدم الاعتراف بالقدس الغربية جزءا من الكيان الإسرائيلي، واعترفت بالقدس بقسميها المغتصب عام 1948 خلافا لقرار الأمم المتحدة، والمحتلة عام 1967 كعاصمة لإسرائيل.

القرار الأمريكي، جاء بعد دراسة دقيقة لما سيكون من رد فعل فلسطيني أولا، وعربي دولي ثانيا، هل سيكون القرار فاتحة "هبة غضب حقيقية" ضد إسرائيل والمصالح الأمريكية في المنطقة، ووفقا لما كشفه مبعوث السلام الأمريكي المستقيل غرينبلات وسفيرة واشنطن في الأمم المتحدة المستقيلة نيكي هايلي،

جاءت الحسابات أقل مما توقعوا، فمر القرار الأمريكي، الذي كان يجب أن يفتح باب جهنم على المحتلين والولايات المتحدة، بردا وسلاما، عدا قطاع غزة بسقوط ما يقارب الـ 70 شهيدا ومئات الجرحى رفضا للقرار، ودونه بات "خبرا"، وذهب مع ريح الخنوع السياسي الرسمي والشعبي العربي.

قرار واشنطن الاعتراف بالقدس عاصمة للكيان، كان الخطوة المركزية في تثبيت ركائز "مشروع التهويد" ضمن الصفقة الأمريكية التي ستنفذ من طرف واحد، ضمن خدعة أنها ستقدم للطرفين، حيث مرورها سيكون قفزة كبيرة على طريق تحقيق "المشروع التوراتي" في الضفة والقدس، خاصة وأن ساحة البراق وحائطها كانت قنبلة تفجير قمة كمب ديفيد الفلسطينية الإسرائيلية برعاية أمريكية صيف 2000، بعد رفض الشهيد الخالد ياسر عرفات أي مقولة بوجود تراث يهودي في المدينة المقدسة، فكانت أطول مواجهة عسكرية فلسطينية إسرائيلية من 2000 حتى 2004 الى أن تم اغتيال الخالد أبو عمار، لإزاحة عقبة كبرى من طريق التهويد.

ومع مرور قرار القدس، بدأت أمريكا باللعب على خطين متوازيين، أولا الاستمرار في خداع البعض الساذج بأنها ستقدم خطتها المعروفة باسم "صفقة ترامب" قريبا، لتبدأ رحلة خلق "بطولات وهمية" برفضها، في حين أنها تسير على بناء ركائز تلك الصفقة عمليا، وبعد 18 شهرا من قرار القدس، جاء "إعلان بومبيو" باعتبار المستوطنات شرعية، أي أنها جزء من "الدولة الإسرائيلية"، وعليه تصبح جزءا من "المشروع التهويدي" السائر نحو إكمال أضلعه بسرعة خارقة.

ربما يقف البعض عند اعتراف أمريكا بالسيادة الإسرائيلية على الجولان، كخطوة في صفقة ترامب، لكنها في الواقع ليست جزءا من "المشروع التهويدي"، ولذا يبقى ذلك قرارا سياسيا لا يمس جوهر الصراع الفكري – الديني الذي تحاول الحركة الصهيونية تنفيذه خاصة في "يهودا والسامرة" والقدس.

لم يبق لأمريكا سوى خطوة سياسية لإكمال أضلع صفقتها، تقف أمامها "عراقيل" دولية بوجود وكالة "الأونروا"، لتنهي أحد أبرز آثار النكبة الفلسطينية، قضية

اللاجئين، والتي حاولت بكل أسلحتها وضع نهاية لها، بوقف تقديم أي مساعدة مالية وهي المساهم الأكبر في تمويلها.

لم يعد هناك مجال للتفكير في الهدف الأمريكي، وأيضا لم يعد مجديا استمرار غباء البعض السياسي في الادعاء انه أسقط "صفقة ترامب"، فهو عمليا كان مساهما فعليا في تنفيذها، باستبدال "الجعيع اللغوي" سلاحا بدلا من المواجهة الشعبية، والاختباء وراء "بطولة وهمية" هروبا من فعل ثوري.

أمريكا أعلنت "مشروع التهويد" على حساب المشروع الوطني الفلسطيني، ولن يترك نتنياهو الفرصة تهرب قبل أن يعلن فرض السيادة الإسرائيلية على 60% من الضفة الغربية، واعتبار منطقة "الأغوار" جزءا من دولة إسرائيل.

لم تنتظر الحركات الفلسطينية لترد عبر مسلسل الرد المعلوم نصا لأمريكا، وتدرك انه "هبة كلامية" ستنتهي كما سبق ان انتهت مسالة القدس والجولان، وتصبح واقعا "مرفوضا" فلسطينيا عربيا ودوليا لكن بات "حقيقة سياسية"، لأنه لا ثمن يدفع في طريقه.

هل سيكون هناك تطور حقيقي في "الغضب" العام، أم ستتكرر ذات النسخة من "صراخ" ما بعد القدس والجولان.

مفتاح الرد، يبقى بيد الرئيس محمود عباس لا غيره، هو وحده من سيقرر مسار الفعل أو رد الفعل على الإعلان الأمريكي، حيث القرار له دون سواه، عبر "التمرد الحقيقي" بالذهاب الفوري لتطبيق قرارات "الرسمية الفلسطينية" من سحب الاعتراف المتبادل وإعلان دولة فلسطين تحت الاحتلال، واعتبار قطاع غزة قاعدة الانطلاق لاستكمال تحريرها، مرورا بكل ما تلاها من قرارات.

هل يدعو الرئيس عباس فورا الى عقد لقاء قيادي فلسطيني للاتفاق على ما بعد اعلان قرارات الشرعية الرسمية، ورسم الرؤية الوطنية لمواجهة المشروع التهويدي، هل يكسر الرئيس عباس "جدر الاحتلال" التي حاصرته منذ عام 2005 والانطلاق بقيادة مواجهة سياسية كبرى. ولا نتوجه لأي فصيل طلبا بخطوة قبل خطوة الرئيس.

كثيرة هي الـ "هل" التي بها تنطلق معركة الرفض الحقيقي لو أريد حقا مواجهة...غيرها سلاما ورحمة ليس للمشروع الوطني فحسب بل للممثل الوطني!

ملاحظة: من طرائف مكالمة وزير خارجية إيران، انه تذكر "الغرفة المشتركة" لأجنحة الفصائل في قطاع غزة...كأنه يرسل تحذيرا لحماس بعد بيان "الخيمة والرافعة"...والفهيم يفهم!

تنويه خاص: عندما يصبح "التضامن" حالة مظهرية تدرك أن الكذب صناعة...ما كان مع الصحفي معاذ عمارنة من رجالات سلطة رام الله نموذجا، فجأة تذكروا عين معاذ بعد أن نسوه أياما!

البيان الرسمي العربي = "#إعلان_بومبيو_شرعي!

كتب حسن عصفور/ كان جيدا سرعة التجاوب "الرسمي" العربي لعقد لقاء "وزاري" طارئ، من اجل بحث القرار الأمريكي "بلفور 2" لشرعنة المستوطنات الإسرائيلية، خاصة وأن ذلك ليس إجراءا ضمن الإجراءات التي يمكن احتوائها في سياق العمل العام، بل هو تشريع لعملية اغتصاب أرض وفتح الباب واسعا لإقامة "دولة اليهود" على كل الأرض الفلسطينية، عدا محميات في مناطق الضفة و"كينونة غزة".

وحصد اللقاء "الطارئ" خيبة كبرى قبل ان يبدأ، بغياب شبه كامل لوزراء الخارجية، فلم يحضر سوى بعدد أصابع اليد الواحدة، منهم بلد المقر مصر، وفلسطين والأردن والسعودية ورئاسة اللقاء العراق، فيما اختفى الآخرون، وكأن الأمر لا يحمل مخاطر حقيقية ليس على شعب فلسطين، كما يعتقد بعض من فقدوا الذاكرة السياسية، بل على مجمل المنطقة، لما سيكون لذلك من تأسيس دولة تحمل كل "أحلام" تدمير الذات العربية.

ولأن الخيبة بانت من حضورها، فقد جاء النص الختامي للاجتماع، أكثر فقرا سياسيا من الغياب، حيث افتقد لأي خطوة عملية واحدة، يمكن لها ان تدفع

الولايات المتحدة على التفكير جديا بمراجعة قرارها الاستعماري الجديد، بيان حمل "وصفا تفصيليا" لخطر الخطوة، وتأكيد لكل ما قيل منذ سنوات، بأن القرار لن يغير من الأمر شيئا، باعتبار الاستيطان وفقا للقانون الدولي، غير شرعي وباطل.

وكأن الأمريكان جهلاء بالقانون، وقرارات الأمم المتحدة حول الاستيطان، البيان العربي منح الولايات المتحدة ثقة للمضي قدما في تنفيذ الخطوات اللاحقة من مكونات "صفقة ترامب"، فيما يتعلق بتصفية قضية اللاجئين وتحويلها من قضية الى إجراءات خاصة بكل بلد يتواجد به لاجئون، وما يسمى تاريخيا بـ "التوطين"، والقضاء نهائيا على جوهر قضية اللاجئين ورمزيتها.

بالتأكيد، غياب خطة فلسطينية عملية ومحددة بآليات عمل ضد الإدارة الأمريكية تقدم لهم، سيكون "الذريعة" التي سيلجأ لها كاتبو البيان السخرية، ولكن هل غابت تلك المسألة عن عقلية 22 مندوبا عربيا، وهم يعلمون يقينا أن كل الأوراق التي تصدر عنهم لن تجد فيها ما يثير "قلق" إسرائيلي وليس أمريكي، فلن يضيفوا أكثر من قرارات الشرعية الدولية، والتي مقرها نيويورك وليس غيرها.

ويبدو أن البيان أرسل لوزير الخارجية الأمريكي بومبيو قبل أن يتم إصداره، حيث غرد ناصحا الدول العربية، بالتخلي عن مقاطعة إسرائيل وتدرس بدلا عنها آلية حوار معها...

هل يمكن أن تكون هناك إهانة أكثر من تلك الأمريكية، التي لم تجد كلمة واحدة ردا عليها...بل تجاوبوا عمليا مع قرارات "عدم مقاطعة إسرائيل" ويتبقى عليهم تنفيذ الجزء الثاني من النصيحة لبحث "آليات الحوار" معها.

وبعد، شكرا للبيان الذي انتهى مفعوله قبل ان يصل الى من كان يجب أن يصل...شكرا لترسيم عربي – فلسطيني لقرار الشرعنة الرسمية للمستوطنات...ما ينقصكم نشر وسم "#إعلان_بومبيو_شرعي .. يا عرب!

ملاحظة: الشهيد سامي أبو دياك، أيها الفتى الذي تغنوا باسمك دون تحقيق آخر أمانيك، بأن تذهب الى مكان آخر من حضن امك، سيقفون ليرثوك كلاما كذبه هو الحاضر فقط ..سلاما لروحك ولروح كل من غادر دفاعا عن وطن!

تنويه خاص: بيان قوى قطاع غزة حول وقفة احتجاجية معلبة في مكان، كأنها جاءت لرفع عتب سياسي وليس قناعة وطنية بخطر القرار الأمريكي...ثقافة الانفصال تترسخ خطوة خطوة على طريق "إمارة القطاع" و"محميات الضفة"!

"الحالة الغزية"...في ضوء "الإنذار الحمساوي" الجديد!

كتب حسن عصفور/ قد يبدو العنوان مستغربا، بان يكون الحديث عن "الحالة الغزية"، وليس عن الحالة العامة للمشهد الفلسطيني، لكن الواقع أن قطاع غزة، فرض نفسه مؤخرا ليكون في قلب الحدث السياسي الأبرز، ليس فقط بما كان من غزو من دولة الكيان، ورد مستحق واجب عليه، بل ما كان بعد "معركة غزة"، من تفاعلات لا يجب أن تمر مرورا عابرا تحت يافطة الثقافة القبلية "عفا الله عما مضى".

لعلها المرة الأولى التي يعيش قطاع غزة حالة من "الفوضى السياسية" في ظل معركة مع العدو القومي، منذ تأسيس السلطة، حتى في ظل محاولات حماس وغيرها التشويش العام على مسار السلطة الوطنية السياسي، سواء ضن رؤيتها الإخوانية الكارهة للعمل الوطني المستقل او ضمن توافقات مع حلفاء أعداء السلطة والزعيم الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات.

ملامح "الفوضى"، جسدها موقف حركة حماس، الذي أصيب بـ "صدمة" اغتيال الشهيد بهاء أبو العطا وما رافقه برد فوري "منفرد" من حركة الجهاد وجناحها المسلح "سرايا القدس"، رد مثل رسالة ان القرار العسكري ليس تحت أمر القيادة الحمساوية، وان الحق بأن تلتحق مختلف الأجنحة العسكرية بالمعركة بعيدا عن "حسابات ضيقة"، تدخل في دائرة "حسابات فصيل" وليست حسابات حالة عامة.

رد الجهاد "المنفرد" والسريع" وضع حماس وجناحها المسلح (كتائب القسام) أمام حرج شعبي لمسه كل أهل القطاع، وادخل قياداتها السياسية في تخبط سياسي ومواقف تحاول قدر الممكن التغطية على "عورة الارتباك"، الذي لم يكن ضمن حساباتها، بل لم تتوقعه من حيث المبدأ، ولجأت الى بعض أساليب اثارت

غضبا مضاعفا، بمحاولة نشر "ما يمس" حقيقة الرد على "الغزوة العدوانية"، مستخدمة كل وسائل متاحة لتمرير حالة تشكيك مستحدثة ضد "شريك كفاحي".

وجاءت "حادثة الزهار" لتزيح عن المشهد ضبابا حاولت حركتي حماس والجهاد عدم التطرق اليه، وهو ما لم يكن بالإمكان السكوت عليه، خاصة بعد أن أصبح موضوعا قيد التداول، فتدخل رئيس حماس إسماعيل هنية أولا، بالاتصال مع أمين عام الجهاد هاتفيا، معزيا ومهددا في آن، بأن الجهاد وغيرها تحت "خيمة حماس" ولن يسمح بأن تكن خارجها، ثم توالت "الحركات الاجتماعية" بتقديم العزاء (بعد أيام من الاستشهاد) لعائلة الشهيد أبو العطا من قيادات حماس.

معركة غزة الأخيرة، فتحت اسئلة عدة، لم يعد بالإمكان الهروب منها، خاصة بعد تصريح رئيس حماس، بأن حركته هي "الخيمة لكل الفصائل" بما يعني انها الإطار الجمعي "الجديد" لكل من يريد العمل في قطاع غزة، رسالة تمثل منحنى مختلف جذريا عما كان سابقا.

حماس تعلن، ان قطاع غزة لها وهي دون غيرها "سي السيد" الأمني والسياسي، وان القوى كافة تعمل تحت مظلتها، فهي كما قال هنية خلال مهاتفة النخالة، " ستظل الحاضنة والرافعة والداعمة لكل فصائل المقاومة الفلسطينية وفي كل الظروف"، أي انها "الإطار الشرعي الوحيد لكل من بالقطاع.

رسالة حماس الأخيرة، تكمل رسالة رئيسها في قطاع غزة يحيى السنوار حول القوة العسكرية التي تمتلكها حركته وجناحها المسلح، ما اعتبر انه رسالة تهديد مسبقة للسلطة وحركة فتح ورئيسهما محمود عباس ولمختلف القوى.

على حماس المسارعة في توضيح مغزى تلك الرسالة، وأنها كلمات في سياق "التفاعل الإيجابي" وليس التهديد الأمني، وليس لتكريس "بديل سياسي"، خاصة والحالة الفلسطينية العامة تبحث عن "انتخابات" وافقت عليها كل القوى والتيارات، ومفترض ان تبدأ رحلة الانطلاق قريبا. دون ذلك فنحن أمام منحى خطير، مكمل لما حدث في انقلاب يونيو 2007!

هل تعيد القوى حساباتها وفقا لتصريح هنية، وقبله تصريحات السنوار، ام تتعامل معها وكأنها "زلة لسان" نتاج "ارتباك من معركة مفاجئة"...

التدقيق مفتاح الفرج السياسي أو اغلاقه!

ملاحظة: مثير للأعصاب الوطنية ان يقوم الرئيس محمود عباس باستقبال عائلة صحفي إسرائيلي بعد يوم واحد من إصابة عين الصحفي معاذ عمارنة، دون ان يلتفت له باهتمام لا هاتفي ولا استقبال...سيادة الرئيس شعبك أولى بـ "عواطفك" المبعثرة لغيره!

تنويه خاص: انضم امين عام الأمم المتحدة غوتيريش لمطالبي القاتل الإسرائيلي بأن يدقق في اسباب جريمة عائلة السواركة...الغريب لم نسمع كلمة يدين يستنكر يغضب ...ما أرخص الدم في زمن فصائل المصلحة!

الخالد ياسر.. حاضر وغيره غائب!

كتب حسن عصفور/ كان التقدير أن تكون ذكرى اغتيال الشهيد المؤسس الخالد ياسر عرفات الـ15 يوما وطنيا شعبيا، كرسالة أن ما كان جريمة من عدو قومي، أراد وضع نهاية إسطورة فلسطينية ليس سوى وهم، وأن "أبو عمار" ليس حدثا عابرا واسما للمرور، هو ذاكرة وطن ومسار ثورة، وعهد لتحرير أرض ليكتمل الحلم العرفاتي بدولة عاصمتها القدس، حلم أراد عدونا له ان يتوقف بمساعدة من بعضهم.

في مرثيته للخالد، قال الشاعر الذي لم يرحل محمود درويش، " كان ياسر عرفات الفصل الأطول في حياتنا، وكان اسمه أحد أسماء فلسطين الجديدة، الناهضة من رماد النكبة إلى جمرة المقاومة، إلى فكرة الدولة..."، هو ذاك أبو عمار، اعتقد من اعتقد ان نهاية الحكاية ستكون بالخلاص منه.

حضور الخالد، لا ينتظر يوما، ولا مناسبة كي يكون، لأنه لم يغب ولن يغيب ابدا، كما اعتقد مغتاليه، عربا وعجما وعدوا، ولا يبحث مناسبة كي يسترجع الفلسطيني علاقته بطائر الفينيق ياسر عرفات، هو الإسطورة التي لن يتمكنوا النيل منها.

لكن ما كان في ذكرى اغتياله الـ 15، أن حاول بعضهم "تعليب" إحياء الذكرى وحصرها في قاعة باردة غاب عنها "عشق عرقات"، شعب فلسطين، منعوا شعبه أن يحضر ليجدد عهد الوفاء للزعيم الذي عاش معهم مواطنا، وقاد قضيتهم زعيما، حاصروه في ذكرى الاغتيال كما كان حصاره ما قبل الرحيل، متناسين انه قالها لن يكون "أسيرا، طريدا ابدا، فهو شهيدا حيا خالدا".

أن تغيب الحركة الشعبية عن ذكرى الخالد أبو عمار، والدفع بها بعيدا عن مقره الذي قاتل منه حتى الرمق الأخير، يكشف كم هناك ما يستحق التساؤل، لماذا كان ذلك، وما هو هدفها ورسالة لمن، فمن يتم احياء ذاكره ليس رئيسا موظفا يؤدي دورا لمرحلة ما، ضمن قياسات محددة، بل هو منبع للحركة الثورية المعاصرة، ورمزا من رموز الكفاح العالمي، صنع من كوفية الفلاح والمزارع الفلسطيني رمزا لثورة وشعب، يفاخر بها كل من هو "ابن شعب" وليس "لقيطا سياسيا"، أحال "الكوفية الفلسطينية" الى سلاح ثوري، لن يتمكن الحاقدون من النيل منها.

أن يحرم البعض أطفال فلسطين حديثى العمر من معايشة يوم عرفاتي كفاحي، بحضور عشرات آلاف لتعيد عهد الولاء للوطن وزعيم الوطن، فتلك مسألة خارج سياق الوطنية الفلسطينية، ومحاولة بائسة ويائسة لنسيان من لا ينسى، فالخالد لا ينتظر مناسبة ليقول انه حاضر بلا نهاية، يكتب تاريخ عصر فلسطيني قد يطول ليله لكن شروق شمسه التي آمن بها سيكون فجرا لحرية شعب ووطن.

سلاما لروحك يا ياسر...سلاما لروحك حارسة الوطن وحامية شعب من عدو لا يتوقف عن استكمال مؤامرة اغتيال الزعيم لاغتيال المشروع الوطني العام.

ملاحظة: لم يشارك محمود عباس احياء ذكرى المؤسس ياسر عرفات، لا يبدو أنه غياب صحي ولا اجتماعي...فهل هناك سبب منعه من منح بعض دقائق للمشاركة في مناسبة سنوية...عفكرة قاتل رابين شارك في احياء ذكراه دون ان يشعر بتأنيب ضمير!

تنويه خاص: مفارقة كاشفة، ان يتصل عباس وهنية مع أردوغان في ذات اليوم لطمأنته ان الانتخابات في طريقها لتحقيق ما تم الاتفاق عليه، هدية لرجب قبل الوصول الى البيت الأبيض علها تحسن من مكانته..السمسرة لها حساب أيضا!

الدور القطري لتمرير الانتخابات "مصلحة" ام "رشوة"!

كتب حسن عصفور/ بشكل مفاجئ، ولأول مرة منذ سنوات، قام المندوب القطري محمد العمادي بزيارة القيادي الحمساوي عزيز دويك، رئيس المجلس التشريعي المنحل في منزله بالخليل، زيارة تركزت وفقا لتصريحات دويك حول أهمية الانتخابات، التي تقدم بها رئيس سلطة الحكم المحدود محمود عباس.

ولم يكن مفاجئا ابدا، انقلاب حماس الثاني للموافقة على "الصفقة الجديدة"، كي تشارك في هذه العملية الانتخابية، بعد أن وضعت "كمية شروط" تقود عمليا الى رفضها، وبالتالي منع قطاع غزة من المشاركة، وهو ما استفز الولايات المتحدة وإسرائيل، اللتان تبحثان ضرورة اجراء الانتخابات بما ستؤدي الى تكريس المرحلة الانتقالية، وقطع الطريق على اعلان دولة فلسطين، والابتعاد عن قرارات "فك الارتباط" بالسلطات الاحتلالية، ووقف مفعول سحب الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير وإسرائيل، باختصار وقف مفعول خدمة مشروعهما التهويدي المشترك.

ولكسر موقف حماس، وما سيمثله من فشل لتمرير المخطط الانتخابي، لجأت واشنطن وتل أبيب الى قطر، كما حدث في تمرير مؤامرة 2006، كي "تجبر" حماس على تغيير موقفها والمشاركة دون "شروط التوازي"، وهو ما كان بعد زيارة محمد العمادي الى غزة واللقاء بقيادة حماس قبل حضور رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر، لتعلن حماس موافقتها اللا مشروطة للمشاركة، وفورا بدأت في الترويج والإعلان والدعاية لتلك المشاركة عبر يافطات (#جاهزين) التي تحولت الى مسخرة شعبية.

السفير القطري، التقى عباس وأعضاء مركزية تنظيمه، بعد انقطاع طال كثير، وتجاهل كلي لهم حول دور قطر في قطاع غزة، بما فيه حملة توزيع الأموال التي تتم دون علم من حكومة رام الله، او التنسيق معها.

السؤال، لم يعد هل هناك دور قطري لتمرير الانتخابات ام لا، ولا فائدة بعد من نفي ذلك، بعد ان حاولت أطراف فعل ذلك، نتيجة الإشارة الى هذا الدور في فترة سابقة، بل لماذا تقوم قطر بما تقوم به، وهل يمثل "تدخلا" في "القرار الفلسطيني

المستقل" الذي يصرخ به "التحالف العباسي" وخاصة فصيله الرئيسي فتح، أم هو "سمسرة" مدفوعة الأجر، ولمصلحة من تقوم بذلك الدور.

ان كانت "تدخلا"، لماذا يقبل عباس ذلك، ولما لا يخرج للشعب الفلسطيني ويعلمه بالحقيقة، وبأن الانتخابات ليست كما قلت لكم، بل هي طلب "خارجي" لا مجال لرفضه، ولو كانت سمسرة، فما هو الثمن المقابل لها، وهل هو "ثمن سياسي" ومكافأ خاصة تؤدي الى "تحسين شروط المعيشة السياسية – الإنسانية" في بقايا الضفة، أليس من حق الشعب أن يعلم الحقيقة، او بعض منها...

بالتأكيد، فصائل التحالف العباسي، من غير فتح، لا يمكنها النطق بعد اكتشاف الدور القطري وسمسرته، فيما حماس لا تملك القدرة على رفض أي طلب (أمر) لقطر، أي كانت "العنترة اللغوية" فهي تعلم تماما ان رفضها "الرغبة الأمريكية الإسرائيلية" بلسان قطري، ستترجم الى إجراءات منها، طرد قيادة حماس وعائلاتهم من الدوحة فورا، وهي لا تملك مكانا بديلا بعد أن خسرت سوريا وقبلها الأردن، ومن الصعوبة أن تقيم في طهران، الى جانب الدعم المالي، حيث ستتوقف عن تقديم مئات ملايين الدولارات التي تصل خزينة حماس.

السمسرة القطرية لتمرير الانتخابات هل تكون جرس انذار وطني لكل من انخدع حقا بمكذبة "تجديد الشرعيات"، وانكشف أمرها بانها "مؤامرة تكميلية" لمؤامرة 2006، أم سيبقى من قرر الذهاب، ضمن حسبة مدفوعة الثمن مسبقا، دافنا رأسه وقراره في التراب كما النعام.

ليشارك من يشارك ولكن، بلا كذب وتدليس سياسي، فما سيكون ليس "حسبة وطنية" ابدا، بل "حسبة غير وطنية" تمثل استمرارا لتنفيذ المؤامرة الكبرى لتدمير المشروع الوطني.

ملاحظة: استنجدت إيران بخالد مشعل، رئيس حماس السابق" لينفث سما سياسيا ضد الانتفاضات الشعبية في العراق ولبنان، فاعتبرها تضر بالقضية الفلسطينية.. بعيدا عن فقدان مشعل "المشعل"، ما قاله جريمة سياسية تستحق اللعنة الوطنية!

تنويه خاص: بيان سرايا القدس حول إطلاق صواريخ غزة، انحرف عن إصابة هدفه السياسي...المسألة تحتاج تدقيق أعمق وأكثر شمولا...العصبوية ليست حلا ولن تكون!

"الظاهرة الصوتية" و"خطرها" على إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ لعل إسرائيل من أكثر دول العالم، إن لم تكن دون غيرها، من يبحث دوما عن ضرورة وجود ما تراه "خطر قومي" يهدد وجودها، منذ قيامها اغتصابا واحتلالا فوق أرض فلسطين، لأن تلك أحد أهم الوسائل التي تساهم في تجنيد دعم خاص لها، لا ينضب.

البحث عن "الخطر التهديدي" مسألة لم تختف مطلقا من جدول أعمال مختلف حكومات إسرائيل، فهي جدار لتغطية كل جرائمها وما ترتكبه دوما من عدوان واحتلال، ومنها تبتز غالبية يهود العالم، ومحاولة لتطوير كل أدوات الجريمة ومنها الأسلحة المحرمة دوليا، ولذا لن تقف أبدا عن تضخيم كل ما يمكنها تضخيمه لبقاء "خطر خارجي" يهدد وجودها.

ومؤخرا بدأت حكومة نتنياهو، وبعض القوى الإسرائيلية برفع درجة "الخطر الإيراني" و"صواريخ" حزب الله وحماس والجهاد الى درجة "الخطر الكبير" الذي يمثل تهديدا وجوديا لإسرائيل، وكأن الحرب الشاملة التدميرية باتت باب قوسين أو أدنى، مستغلين تصريحات تلك الأطراف التي تفتح كل "جبهات الأسلحة التدميرية" صوتيا، دون ان تتقدم بخطوة عملية واحدة ذات قيمة تهديدية، حتى كرد فعل عملي على ما ترتكبه من جرائم ضدهم.

فإيران تم انتهاك "شرفها الأمني" بما نشرته الموساد عن عمليات خاصة بالمفاعل النووي، الى جانب سلسلة غارات عسكرية على الوجود العسكري الإيراني في سوريا، وما أقدمت عليه من عمليات اغتيال لقيادات هامة جدا لحزب الله في سوريا- وارسالها طائرات مسيرة لقلب حارة حريك بالعاصمة بيروت حيث مقر حزب الله ورئيسه حسن نصرالله، في عملية تجسسية نوعية، ولعل الصدفة أو "غيرها" ما منع تفجيرها.

وبالطبع، ابتلع حزب الله تلك الاهانات ولجأ الى الرد "الصوتي جدا" على اهانات إسرائيل المتلاحقة له، وصلت الى اعتباره إطلاق صاروخ على طائرة إسرائيلية مسيرة فوق أرض لبنان "منجزا تاريخيا"، رغم ان فصائل قطاع غزة تقوم بمثل ذلك "المنجز" بشكل شبه يومي.

ولن نقف عند تصريحات بعض قادة فصائل قطاع غزة التهديدية لدولة الكيان، فبعضها يمكن اعتباره "فشة خلق" نتاج حصار ظالم قاتل أو رسالة ترهيب للداخل الفلسطيني، وبعضها "هدية" لمن يبحث عن منجز أي كان، لتسخيره في معاركه الخاصة مع غير إسرائيل.

ربما لدى تلك الأطراف أسلحة تلحق ضررا تدميريا بدولة الكيان وتكبدها من الخسائر ما يجبرها على المضي صوابا، ولكن ما يجب معرفته أن ذلك لن يكون يوما سوى في حالة نادرة، وقد لا يكون أيضا.

إسرائيل بحاجة جدا لوجود تلك الأطراف التي تهددها ليلا نهارا، بأنها تمتلك القدرة على مسحها من الوجود، ولو لم تكن موجودة لعملت على وجودها، والتاريخ لا يخلو من ظاهرة كتلك، التي تمثل خدمة جوهرية للدولة العدوانية.

دولة الكيان، تدرك تماما ان خاصرتها الضعيفة هي الجبهة الفلسطينية، ولم تحاصر يوما كما حوصرت عبر الانتفاضة الشعبية الكبرى من 1987 حتى 1993، انتفاضة شعبية وضعت دولة الكيان أمام حصار لم تعرفه منذ قيامها اغتصابا، انتفاضة أجبرت حكومة رابين أن تعقد اتفاقا مع منظمة التحرير بقيادة الخالد ياسر عرفات، ليكون منه تأسيس أول سلطة فلسطينية على الأرض الفلسطينية في التاريخ، اتفاق أجبر دولة الكيان على اعتبار الضفة أرض فلسطينية، ما مثل نسفا للرواية "التوراتية" حول المشروع اليهودي، ولذا كان اغتيال رابين في 4 نوفمبر 1995 مقدمة ضرورية لاغتيال اتفاق أوسلو، ثم اغتيال المؤسس ياسر عرفات، فتح الطريق للمشروع التهويدي بالمضي قدما، ومشروع تدمير الكيانية الفلسطينية الوليدة واستبدالها بهزليات كيانية مقسمة.

"الظاهرة الصوتية التهديدية"، هدايا سياسية أمنية تنتظرها إسرائيل كما ينتظر الأطفال "هدايا بابا نويل"، وإن لم تكن موجودة لعملت بكل السبل وبدعم أمريكي على ان تكون...

فحذار من "مقاومة الصوت العالي"...!

ملاحظة: منعت حماس قيام فتح (م7) الاحتفال بذكرى اغتيال الخالد أبو عمار ولم تمنع أي احتفال...الفرق سياسي وواضح...رغم أن سلوك حماس رد فعل على سلوك سلطة عباس لكنه سلوك خاطئ ومرفوض!

تنويه خاص: مفارقة ظريفة اعلان حركة فتح (م7) بأن مرشحها الوحيد للانتخابات الرئاسية سيكون محمود عباس...طيب مش بالأول تقولوا متى هي تلك الانتخابات...صحيح ليش بيان "الولاء الأعمى" تجاهل حق الآخرين!

الى قيادة "حماس"...ما هي "تفاهمات"كم مع إسرائيل!

كتب حسن عصفور/ منذ انطلاقة مسيرات كسر الحصار (كفى ربطها بالعودة احتراما للعقل الفلسطيني)، وبات تعبير "التفاهمات" موازيا حاضرا في المعادلة السياسية، وتعاملت القوى والفصائل المكونة لقيادة "هيئة كسر الحصار" مع ذلك "المصطلح" وفقا لما يراه جاذبا له، وغالبية شعبية تبحث ما يمنحها "أمنا وعملا"، دون مطاردة لـ "تفاصيل" ما تم وما سيكون مكتوبا، فلم تعد نصوص الاتفاقات ذات قيمة عند حكومات الكيان الإسرائيلي، بعدما اغتالت ما سبق اتفاقا وقيادات ابرمته، لتكريس هيمنتها.

يبدو أن معادلة "التواطئ الصامت" انكسرت، بعد ان سادت طويلا بين قوى تعلم وشاركت في السماع، وغالبية شعبية لا هم لها سوى كيفية الخروج من كارثة الحياة الإنسانية التي اصابت قطاع غزة، منذ قررت حركة حماس، ان تدخل عالم الحكم، بداية بـ "نجاح انتخابي" خطط له بمهارة وتواطئ، ثم انقلاب بعد أن قرر مخططو تلك الانتخابات أن المرحلة الثانية يجب ان تنطلق، بانقسام وطني يفتح الباب عريضا للكيان، لتنفيذ جزء هام من مشروعه، وصمتت القوى عن جوهر تلك "التفاهمات" من موقع انتهازي صريح.

وفجأة، برزت حركة "جدل" واسعة بعد أن كشفت وسائل إعلام عبرية عن ارسال أمريكا "مشفى"، كان يخدم القوى الإرهابية في الجولان المحتل، منذ شهر سبتمبر، وبدأت عملية "تركيبه" في شمال قطاع غزة في نوفمبر 2019، فبدأت شهية حركة تشكيك بدأت "خجولة" من بعض كتاب وبيان رسمي من صحة رام الله، لعدم التنسيق معها (ليس اعتراضا جوهريا)، ثم انطلقت حركة التشكيك بسرعة أدت الى ارتباك في مواقف تبريرية لحركة حماس.

ولم تجد حماس، هروبا من الاتهام السياسي لها، سوى الاختباء خلف "التفاهمات" السرية، او "غير المعلنة" بينها وسلطات الاحتلال، بوساطة قطرية، ودور مصري، وسريعا، أعلنت بعض قوى رفضها للمشفى وتأكيدها انها ليست على علم بتلك "التفاهمات" التي أنجبت مشروعا يأتي في سياق تنفيذ البعد الاقتصادي لصفقة ترامب.

حملة سياسية فصائلية وشعبية، وضعت قيادة حماس في مربع التشكيك بمواقفها عامة، وسلوكها الذاتي خاصة.

واضح، ان المسألة لم تعد مشفى أمريكاني فحسب، بل هناك جملة من "المشاريع الاقتصادية" المرتبط بتلك "التفاهمات"، بدأ التخطيط لتنفيذها، ومنها ما كشفته صحف عبرية، عن إنشاء 5 مناطق اقتصادية في بلدات إسرائيلية مقابل قطاع غزة، كأنها "مناطق مشتركة"، بين حكومة غزة وحكومة إسرائيل، وبالتأكيد لا يمكن هنا فك الارتباط بين هذه "المشاريع" والبعد الاقتصادي في الخطة الأمريكية، خاصة وأنها داخل إسرائيل قرب القطاع.

ربما، احتلت قضية "المشفى الأمريكي المشبوه" دورا وهدفا، القضية المركزية في النقاش الوطني وغاب ما هو أكثر خطورة، حيث تمثل تلك المشاريع الباب الحقيقي لترسيخ بعدا "كيانيا مستقلا" في قطاع غزة، بعيدا عن "النوايا السياسية" لقيادة الحركة الحاكمة في القطاع، فالمشهد يتدحرج رويدا رويدا الى مأسسة الكيانية الخاصة، وتنتظر منحها "شرعية جديدة"، وهنا سيكون دور الانتخابات القادمة، بابا دوارا لتلك العملية – الهدف.

هنا نفتح اقواس بكل الوانها القزحية لقيادة حركة حماس، هل لها أن تنشر نص تلك "التفاهمات" التي منحت حق "الشروع في تنفيذ " الخطة الأمريكية في قطاع

غزة، وانشاء "المناطق الاقتصادية" مقابله داخل إسرائيل، ومن هي القوى التي شاركت بصياغتها، والموافقة عليها، وهل كان تحفظات من هذا أو ذاك...دون ذلك ونشرها علانية للناس ستبقى الشبهات السياسية هي الناظم الوحيد للمشهد، وأن حماس مع بعض من فصائلها محدودة الأثر والتأثير جدا، من يمرر ذلك المشروع التآمري.

الاكتفاء بأن ما يحدث جزء من التفاهمات لا يمنح "براءة وطنية"، فما بدأ تنفيذه منها يكشف أنها جزء من مؤامرة ضد القضية الوطنية.

ولا زال هناك ما سيقال انتظارا لنشر نصوص "تفاهمات حماس – إسرائيل"!

ملاحظة: مستر غوتيريش مصاب بإحباط من غياب حل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، طيب إذا من يفترض به "أمينا" لتطبيق قرارات تكفي لمنح حل مريح وصل لهيك حالة، فما بالنا بالناس...لكن كيف نحل لنوقف الإحباط، ما حكى!

تنويه خاص: السودان يعيد وجهه "الطيب" الإنساني بلا حقد وكذب فرض " إسلامويون"...السودان يفتح باب النور من جديد... التغيير به كان شرارة انتفاضات "عودة أمل الضوء" لكسر ظلامية مشروع أمريكي!

انتخابات لـ "تيه سياسي فلسطيني جديد"!

كتب حسن عصفور/ تتسابق بعض الأطراف لبث روح تشوبها لغة التفاؤل بما سيكون من انتخابات فلسطينية قادمة، وتحاول بكل سبل متاحة لها ممارسة تضليلا غير مسبوق، حول القيمة المنتجة منها، وأبرزها "الكذبة الكبرى" المتداولة باسم "تجديد الشرعيات" غير المعروفة ما هي، بل وبتقسيمها وفقا للرغبة الفردية وليس الوطنية.

يبدو ان من يعيد انتاج "الخداع السياسي"، تجاهل كل ما قيل من ذات أدوات التسويق الراهن لتلك الانتخابات، أن الشرعية القائمة ليست "شرعية فلسطينية" بل هي "شرعية "المنسق لسلطات الاحتلال"، حيث يمارس دور الحاكم العام

"للمستعمرة الفلسطينية في "الضفة والقدس وقطاع غزة"، "شرعية احتلال" هي السيد، ولها دون غيرها إصدار القانون الذي يتحكم بالحياة اليومية قبل السياسية للفلسطينيين، ولن نذهب لعشرات الأمثلة التي تكشف أن "الشرعية الرسمية" لبقايا السلطة في الضفة باتت ثانوية تماما، وتشرع فيما لا يحتاج "المشرع العام".

والى جانب أنها "شرعية ثانوية" لخدمة "الشرعية الرئيسية" (شرعية المنسق)، فما سيكون من نتائج لتلك الانتخابات، فتح عهد "تيه سياسي فلسطيني جديد"، من الانقسام الى التيه، بما سيكمل تدمير كل المؤسسات الوطنية الفلسطينية.

وفقا لقانون "النسبية الكاملة"، وانطلاقا من كل استطلاعات الواقع القائم، فلا يوجد حركة يمكنها ان تكون صاحبة القرار ولا أغلبية برلمانية، أي كان الفائز بأولوية من حركتي "النكبة الثالثة" فتح (م7) وحماس، افتراضا أن الشعب الفلسطيني لم يعاقبهما العقاب الوطني اللتان تستحقان، لظروف متعددة، ومنها الخوف والإرهاب والفقر والضغط، وتحسبا لما سيكون ما بعدها، لكن المؤكد أن لا فائز وحيدا ليصبح صاحب القرار.

وافتراضا، ان فتح (م7) ستحقق المكانة الأولى في "التشريعي" القادم ومعها بعض من قوى تسير في ركبها، فمن مستحيلات السياسة أن تصل الى نصف زائد واحد ليتاح لها تشكيل "حكومة" سلطة المرحلة الانتقالية الجديدة، ومن بين مستحيلات السياسة ان تتوافق حماس معها لتشكيل "حكومة وحدة" لحسابات خاصة، معقدة، بواقع الحال في الضفة والقطاع.

وبالطبع وتحت كل الظروف، ووفقا لتصريحات قيادة "التيار العباسي"، لن يمنح رئيس السلطة محمود عباس حركة حماس فرصة تشكيل الحكومة، حيث القانون لا يفرض عليه شرطا بمنحها للفائز الأول، ولذا ستكون فتح (م7) هي الخيار، وستبقى تحاول أشهرا ما لم توافق حماس بلا طائل، ومن هنا تبدأ رحلة تيه سياسي جديد.

تكليف ثم فشل فتكليف ففشل الى ان يجد مستجد سياسي قاهر أو ظرف إنساني يفرض "معادلة جديدة"، مع بقاء الوضع العملي عليه في الضفة والقطاع، فحماس لن تكون ذلك "الحمل السياسي" لتسليم "إمارتها بردا وسلاما" لـ

"خصمها الوطني"، وهي تعلم يقينا مخططاته نحوها، وستبقي حال قطاع غزة تقريبا على ما هو عليه تحت ذريعة تشكيل حكومة مقبولة برلمانيا.

فالخداع لن ينضب، ومخطئ كل الخطأ من يعتقد أن رئيس السلطة الانتقالية عباس له أدنى اهتمام سياسي بأن تعود وحدة "لم الشمل السياسي" بين الضفة والقطاع، ولو قامت حماس بتسليمه كل مفاتيح الإدارة المدنية، فهو يعلم يقينا ان القوة الحقيقية ستبقى بعيدة عنه تماما، وما سيكون هو أن يصبح "صراف آلي" لموظفي حماس المدنيين وكل الشأن غير المسلح.

ورسائل قائد حماس في قطاع غزة يحيى السنوار الأخيرة، حول عدد وعدة كتائب القسام، والتي شكلت مفاجأة للمتابعين، بل كانت مستفزة جدا وطنيا، لم تكن في حقيقتها رسالة الى دولة الكيان المحتل، وغبي من يراها كذلك، لأن السنوار قبل غيره، يعلم أن تلك أرقام لا تحسم معارك كبرى، لكنها رسالة واضحة جدا لفتح (م7)، وغيرها، ان الحكم في قطاع غزة أي كانت نتاج الانتخابات سيبقى تحت رعاية "كتائب القسام"، أي أنها ستكون المنسق الجديد لسلطة قطاع غزة ولن يستبدل ابدا.

وعباس قبل غيره يعلم تلك الحقيقة الثابتة، ولذا تمسك بعدم توازي الانتخابات الرئاسية مع التشريعية، لكي يبقى صاحب قرار التكليف الحكومي، أي كانت نتاج الانتخابات المقبلة (مسبقا لن يكون هناك انتخابات رئاسية في عهده)...وتبدأ رحلة صراع "شرعيات" من طراز جديد، ستستخدم به حماس ما ستسميه "شرعية المقاومة" التي لن يسمح بالمساس بها، على طريقة حزب الله في لبنان، فيما لن تسمح فتح (م7) بالمس ابدا بـ "شرعية التنسيق الأمني". ومن هنا ستبدأ رحلة صراع غير الصراع.

هل يدرك بعض المصابين بهوس "تجديد الشرعيات"، أي صراع سيكون بعدها، وأي رحلة تيه سياسي جديد سيكون...ومن لا يراه مبكرا سيراه لاحقا، ولكن بعد أن يكون فات السبت وقطاره...ولا عزاء للأغبياء!

ملاحظة: فجأة صحا بعض الضمير الإنساني لدى البعض الفلسطيني بعد وفاة الفتى يحيى كراجة، منذ أشهر ينادي يتسول يصرخ، فلا حياة لمن ينادي حتى

حرق نفسه خلاصا من قهر وذل، وذهب بعيدا فتذكر المدعين حقه... فعلا "إنسانية" لكنها منحطة!

تنويه خاص: ربما سيكتب التاريخ تعريفا جديدا للانتهازية السياسية، مشتقة من سمات رأس الطغمة الفاشية الحاكمة في إسرائيل نتنياهو...فمن أجل الفوز قدم منصب وزير الجيش لفاشي صغير وجهول...المنصب سيد الأحكام!

"تنفيذية المنظمة" والتنازل الطوعي عن مكانتها!

كتب حسن عصفور/ تواصل "تنفيذية منظمة التحرير" بحلتها المنتخبة عن مجلس المقاطعة يناير 2018، تخليها عن دورها كقيادة "شرعية" للشعب الفلسطيني وتهجر مكانتها السياسية بشكل "وعي"، بعد أن أصر رئيسها محمود عباس أن يحيلها الى "لجنة استشارية" له بلا حول ولا قوة، عدا صور وبيانات وامتيازات.

للمرة الأولى في تاريخ منظمة التحرير تعقد اللجنة التنفيذية اجتماعات تسميها "تشاورية" بدون حضور رئيسها، ما يشير الى عملية اضعاف للدور والمكانة، خاصة وكل ما يصدر عنها لا يمثل "قيمة سياسية"، ولا يحمل صفة التنفيذ العملي، وبدأت تتصرف وكأنها هيئة ملحقة بمكاتب مستشاري الرئيس، الذين قد يستمع لهم أو لا، يقرأ ما يكتبون أو يتجاهل.

وضمن حركة "الدعاية السياسية" برفض "إعلان بومبيو" حول شرعنة الاستيطان، عقدت "اللجنة الاستشارية للرئيس محمود عباس (تنفيذية منظمة التحرير سابقا) اجتماعا، تحدثت عما جال بخاطر الحاضرين، وصدر عنها بيانا يمثل نقطة تحول نحو انهاء الدور التاريخي للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

يوم 24 نوفمبر 2019، أصدرت "اللجنة التنفيذية" في الاجتماع التشاوري بيانا طالبت مما طالبت بـ " ...تنفيذ قرارات المقاطعة الشاملة للاحتلال، وذلك بالتخلص من كل الاتفاقات معه وسحب الاعتراف منه ومنع بضائعه من دخول

أراضينا المحتلة ودعم حركة المقاطعة الدولية لفرض العزلة والطوق عليه". وفقا لما وزعه مكتب صائب عريقات أمين سرها، ونشرته لاحقا وكالة السلطة الرسمية "وفا".

ليس مهما ما جاء في البيان مما هو مطلوب العمل من "قيادة" الشعب الفلسطيني، فالقرارات باتت محفوظة عن ظهر قلب منذ العام 2015 وحتى تاريخه، من سحب الاعتراف المتبادل الى اعلان دولة فلسطين وفقا لقرار الأمم المتحدة لعام 2012 رقم 19/ 67، مرورا بوقف التنسيق الأمني وفك الارتباط بسلطة الاحتلال، وفرض مقاطعة حقيقية على منتجاتها، ومحاصرة المستوطنين. لكن المثير هنا، ان اللجنة تطالب بضرورة "تنفيذ تلك القرارات".

والسؤال، أليس من صلب دور اللجنة التنفيذية، تنفيذ القرارات، التي سبق لأمين سرها عريقات ان أعلن مرارا وتكرارا أن هناك "آلية تنفيذية" لتطبيق قرارات المجالس المركزية والوطني، أليس هي الجهة المنتخبة والموكول لها، تنفيذ قرارات "الشرعية الرسمية"، أليست هي الجهة التي لها حق سحب الاعتراف المتبادل مع دولة الكيان، دون الرجوع لأي جهة أخرى، استنادا لما تملك من قرارات، أليس من صلاحياتها دون غيرها، اعلان دولة فلسطين لتحل مكان السلطة الفلسطينية، وهي المرجعية العليا لكل مكونات السلطة.

ولذا، عندما تطالب اللجنة التنفيذية بتنفيذ القرارات، من هو المطلوب منه ذلك، وهل هناك "جهة عليا" تمتلك حق النقض على قرارات الخلية القيادية الأولى لمنظمة التحرير، وهل تحول القرار من قيادة المجموعة الى قيادة الفرد الواحد الأحد، وهو وحده دون سواه من يقرر أن يكون او لا يكون تنفيذ قرارات الشرعية...

هل تدرك فصائل منظمة التحرير المشاركة في هذه اللجنة انها تمنح بذلك أي قوى غير ممثلة بها بالتشكيك بشرعيتها، لأنها لا تلتزم بقانون ولا قرار، وأنها تخلت طواعية عن مكانتها ودورها الى فرد، لا يمكن ان يكون هو "الممثل الشرعي الوحيد".

قد يقول من بين الفاقدين القدرة السياسية، ان الخالد ياسر عرفات كان "فردا مقررا" ولا قرار بدونه، وهذا في الغالب صحيح، لكنه لم يأخذ يوما قرارا خارج

الإطار الشرعي، ويعمل بكل السبل ليكون قرارا جماعيا، ومن يتحفظ يعلن. حتى اتفاق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو 1993) لم يعلن سوى بعد أن اقرته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

ودون التوقف عند غياب أي موقف جاد لهذه اللجنة، فناقوس الخطر هو تنازلها الكلي عما هو حق وقانون، لما ليس حقا ولا قانونا...التنفيذية تنازلت طواعية عما لها، وهو ما سيحقق رغبة بعض المتشككين، بأنها جهة فاقدة الشرعية، ولم تعدد ممثلا للشعب الفلسطيني بل أداة لخدمة فرد لا أكثر.

ناقوس خطر جديد ضد الشرعية الوطنية سيخدم عمليا المشروع المعادي الرامي لتدمير المشروع الوطني...وكل بيانات غير ذلك لا تساوي خطوة عملية قامت بها تلك اللجنة...

كأنهم يحققون رغبة مستشار الأمن القومي الأمريكي بريجنسكي عام 1980 "باي باي م ت ف"...من باب وداعا لـ "اللجنة التنفيذية أولا".

ملاحظة: غريب ان غابت "هيئة القوى والفصائل " في قطاع غزة عن تحديد موقفها من الدعوة للمواجهة في الضفة والاضراب في المؤسسات التعليمية رفضا لـ "إعلان بومبيو"...هل فاتها الأمر أم انه ليس منها!

تنويه خاص: تحالف "العمائم السوداء" بدأ يفقد السيطرة على حركة الخداع العام التي حاول تمريرها عبر اشكال متعددة...يدرك قبل غيره ان التاريخ لن يعود للوراء وان "نور سياسي" قد أطل بأقدام منتفضين...!

صواريخ غزية برأس غير ذكي!

كتب حسن عصفور/ وسط "التصعيد السياسي" حول مسار الانتخابات الفلسطينية، بعد موافقة حماس وتحالفها السياسي الغزي، والسمسرة العلنية للسفير القطري محمد العمادي لتمريرها، خدمة سياسية للراعي الرسمي لمنع فك الارتباط بالمرحلة الانتقالية، وعدم اعلان دولة فلسطين، أصرت مجموعة فلسطينية ان تغادر مربع "السخونة السياسية" لمربع مختلف تماما، بإطلاق عدد من

الصواريخ دون أي سبب يستحق "المغامرة" سوى غاية في نفسها، وخلافا كليا مع رغبة أهل قطاع غزة.

لن نقف كثيرا عند الاتهامات التي تقال عبريا وغزيا، بأن مطلقي تلك "الصواريخ التائهة" الهدف والمرمى، تقف خلفها "سرايا القدس" الجناح العسكري لحركة الجهاد، ولتترك تلك لما تسمى بـ "غرفة العمليات المشتركة" للتحقق من هوية مطلقيها، لو حقا هناك مثل هذه الغرفة التي نشطت مؤخرا لتمرير حرب إرهاب فكرية ضد كل من يرفض حكم القمع المنتشر من السلطة الأمنية في قطاع غزة (سلطة حماس).

ولكن، وبلا شرح تفصيلي، من أطلق "الصواريخ غير الذكية سياسيا"، لم يكن بالمطلق يبحث مصلحة وطنية فلسطينية، بل وليس ردا عمليا على حدث استكباري لعدو يمارس كل مبيقات الكون ضد الشعب الفلسطيني، جرائما وتهويدا، ويستحق بلا أي جدل، كل فعل مقاوم سياسيا، شعبيا أو عسكريا لو كان ضمن رؤية وطنية وحساب محلي صافي "النوايا".

لكل فعل حساب سياسي، عدا بعض "الهفوات الصبيانية"، التي تحضر بغير حساب، ولذا هل تمتلك الجهة مطلقة الصواريخ تلك، ان تخرج بجرأة للشعب الفلسطيني وتعلن عن الهدف المباشر لما أقدمت عليه، وهل هناك ما يستحق منها استجلاب رد فعل لعدو، والذي لا ينتظر مبدئيا "مبررا" فهو غاشم، بل وجوده بذاته عدوانا واغتصابا، لكن المباشر ان لا تصبح حركة الفعل الذاتي بابا دوارا لغاية غير وطنية، او لهدف ليس فلسطينيا، وبحثا عما هو ضرر مباشر.

من حق كل الفصائل التي لديها قوة عسكرية، او فائض منها نتاج غياب المواجهة المستمرة، وتحولت أسلحتها الى "ارقام" تعود لها الإحصاءات الإسرائيلية لتبرر حصارها لقطاع غزة، ولكن، من حق من يدفع ثمن نتاج تلك "النرفزة الحزبية" مساءلة أصحابها عن تحديد وجهتم، كي يكون الاحتضان وعيا وليس أمرا أو قهرا، وكي لا تصبح عبارة "المقاومة تريد"، سلاحا مضادا في غير مكانه ورؤيته.

مطلق الصواريخ" خالية الرأس الذكي" (هناك ما يسمى بالصواريخ الذكية حاملة رأس للإصابة الدقيقة)، يعلم يقينا أن رأس الحكومة الاحتلالية – الفاشية نتنياهو،

يمر في مرحلة هي الأشد ظلاما وسوادا سياسيا حيث باتت نهايته أقرب من أي تصور ممكن، ولذا بدا يتخبط شمالا ويمينا بحثا عن هدف عسكري، قد ينقذه من نهاية هي الأسوء لرئيس حكومة كان يعتقد أنه "ملك إسرائيل"، بين تضخيم الدور الإيراني وأدواته في المنطقة وخطره "الوجودي" على إسرائيل، وبين مناوشة لقطاع غزة، ومحاولته استغلال أي حدث من هناك، عله ينجح في فرض جدوله الأمني على السياسي، ويجر المشهد الى "حرب مركبة"، وهو ما ترفضه الأجهزة الأمنية كافة حتى الآن.

إطلاق صواريخ بلا حساب سياسي هو خدمة مباشرة لغايات نتنياهو، حتى لو رفضت الأجهزة الأمنية الذهاب معه فيما يريد الى نهاية الهدف حينا، لكنها تمنح كل الكيان قوة تحريض مضاعفة على الفلسطيني كفلسطيني، دون ضرورة تستحق المغامرة.

درس الصواريخ خالية الرأس الذكي سياسيا وأمنيا، يجب أن تفتح باب "التنسيق الفعلي"، وليس الشعاراتي الفارغ بين الفصائل ذات الأجنحة العسكرية، ليكون سلاح قطاع غزة حماية وخدمة لأهلها وليس عقابا مرتين، من تبعات عدوان عدو، وتبعات إرهاب وقمع داخلي ضد كل من ليس مع سلطة حماس، لتنسق فعلها لمصلحة البلد أهلا وأرضا، وغيره سيكون لها مسميات بلا حصر وبلا حدود..!

فلسطين فوق الجميع، كان وسيبقى الهدف مهما كان حال مرحلتنا سوادا وانحطاطا!

ملاحظة: حسنا تذكر نصرالله أن لبنان يستحق "حكومة سيادية"، ولكنه لم يعرفها بعد، هل تشمل الأمني العسكري والسياسي، وهل التبعية الدينية لمرجعية غير عربية ضمن "السيادة" أم هي سيادة "ربانية، السيادة مش هيك وهيك بالمزاج...!

تنويه خاص: زيارة مندوب قطر محمد العمادي لمنزل القيادي الحمساوي عزيز دويك في الخليل، هل تمت ضمن آلية "التنسيق الثلاثي" وليش صارت بعد سنوات...شو في شنطتك يا أبو حميد غير "المصاري" لفلسطين!

عائلة "السواركة" الفلسطينية...لو أنها "سواركفيتش" اليهودية!

كتب حسن عصفور/ ظننت، وبعض الظن بات إثما وطينا، ان يعلن الرئيس محمود عباس بصفاته المجمعة، حدادا عاما تنكس فيه الأعلام في كل مواقع رسمية وسفارات وبعثات ديبلوماسية لدولة فلسطين، بعد قيام دولة الكيان الاحتلالي الفاشي المسمى ضمن رسائل الاعتراف المتبادل بـ "إسرائيل"، بارتكاب مجزرة ضد عائلة "السواركة" في مدينة غزة، قتل 8 أفراد منها مضافا لهم عدد من الجرحى تركوا ليرووا لمن سيأتون لاحقا بعضا من فصول فاشية غازية.

"مجزرة السواركة"، لم تحدث أي ضجيج جاد وسط سلطة المقاطعة، وكانت خبرا ضمن مسلسل الأخبار التي لا تتوقف بقتل وجرح وأصيب، فمسؤولي تلك الأجهزة، التي تمثل نقطة سوداء في تاريخ الإعلام الوطني، لا صلة لها بأي حدث خارج أوامر رأس المقاطعة الذي أصابه "تكلس وطني عام"...ويقولون لك (ماكو أوامر عيني).

كان التقدير، أن تنتفض حكومة د. محمد أشتية لتضع المجزرة أولوية مطلقة، وتتعامل معها كأحد مظاهر الفاشية المتنامية، والتي لن تتوقف، خاصة بعد تعيين الإرهابي بينيت وزيرا للجيش والحرب والفعل النازي الجديد، كان على د. أشتية بدل تلك الابتسامات في مؤتمر عالمي متحدثا عن أي شيء يحلو له، أن يحمل صورة عائلة السواركة ويجعلها الحدث الأبرز، لكنه كما رئيس سلطة المقاطعة، لا يرون في جرائم الغزاة الفاشيين ضد أهل قطاع غزة، جرائم حرب.

اعتقدت سلطة الخروج عن "النص الوطني"، ان بياناتها الأولى اصابت أحدا من أهل فلسطين وطنا وشتاتا بذرة مصداقية واحدة، وأنها ارتعشت حقا حرصا وخوفا على من يقصفون حتى الموت، فكانت مجزرة عائلة "السواركة" دليلا لفضح كل من تجاهلها.

ولأن سلطة كهذه غير ذي صلة بشعب فلسطين، فكان الصمت العالمي عاما، لم ينطق أي من مؤسسات الكون، التي لا تهدأ تنادي بحقوق وضمير وما غيرها، عن المس بالكيان الإرهابي، ولم تتأثر انسانيتها أبدا، سوى بعد ان اعترف جيش

الكيان الفاشي بانه يحقق في "خطأ" بقصف منزل "السواركة" ما أدى لمقتل أفراد منها.

بعد بيان جيش الإرهابيين، أصدر الاتحاد الأوروبي باينا قمة في اللطف والود، حيث طالب القاتلين بالتحقيق فيما حدث، وألا يكرر قصفا، فيما مبعوث الأمم المتحدة نيكولاي ملادينوف الذي أصدر بيانا غاضبا جدا ضد قصف غزي لمناطق إسرائيلية اصابت بالهلع بعض من سكانها، تجرأ بعد بيان القتلة وطالب بالتحقيق...تخيلوا كلمة الإدانة لم ترد والاستنكار اختفى ولم يرونها "جرمية حرب"!

تخيلوا فقط، لو ان عائلة "السواركة" اسمها "سواركفيتش" يهودية تقطن في سديروت، وسقط صاروخ على منزلها وقتل 8 من أفرادها، فقط تخيلوا ماذا سيكون رد فعل البيت الأبيض الأمريكي والاتحاد الأوروبي مجمعا ومفرقا، وملادينوف وروسيا ودول العالم قاطبة، ودولة الكيان قادة ومسؤولين وإعلام...فقط تخيلوا دون أن تتحدثوا، أي كارثة ستكون قد حلت بالبشرية.

ستقف البشرية أمام "الحدث الإرهابي الأعظم" الذي نال من عائلة يهودية، ستتحول تلك العائلة الى "رمز للتضحية والبطولة" أمام "فاشية الفلسطينيين". لن تنام دولة الكيان دون أن تصنع منها حدثا يهز الكون، وتصبح صورهم منتشرة في كل مكان يمكنهم الوصول اليه، وسينادى عليهم اسما اسما، وربما يعقد مجلس الأمن جلسة حزن وبكاء، ولا نستغرب ان تسيل دموع العرب الحاضرين على من قتل "ظلما"...

ولك ما كان أنها عائلة غزية دفنت قتلاها بصمت، وهي مؤمنة ان ضريبة أن تكون فلسطيني كبيرة، أن تفتخر بها حق، وان تشعر بخزي من بعض من ينتمون لها حق وأكثر...لكنها مسيرة شعب لن يتراجع عن هدفه الوطني أي كان الثمن، الذي لم يعد خيارا فقط، بل بات امرا مفروضا بحكم عدوانية تتنامى وسط دعم وتشجيع غير مسبوق، وكأن المراد تصفية الوجود الفلسطيني هوية وكيانا وربما الشعب لو أمكن!

لعائلة "السواركة" نقول كما قال دوما شهيدنا الخالد أبو عمار، الذي نفتقده كل ثانية مع عار من بني جلدتنا، صبرا آل ياسر...!

ملاحظة: يبدو أن حركة حماس أرادت تعويض ما فاتها في "معركة غزة"، بأن قالت خلال مهاتفة رئيسها هنية لزياد النخالة أمين عام الجهاد، انها حاضنة كل الفصائل...جملة تحمل رسالة تهديد صريح و"أبوية" لم تكن يوما بين فصائل العمل الوطني...جملة مهينة لا أكثر!

تنويه خاص: بلا مناسبة خرج رأس الدولة الإيرانية علي خامنئي ليعلن أن بلاده ليس ضد "الشعب اليهودي"...تصريح احتل مساحة تفوق أي تصريح آخر...مع ان اليهود ليسوا شعبا كما قال، لكن شو المناسبة يا مرشد"هم"!

عملية إسرائيلية "استعراضية"...هل تدفع الثمن!

كتب حسن عصفور/ لم يكن عدم الرد الإسرائيلي الواسع على الرشقات الصاروخية الغزية قبل أيام، أنها ذهبت الى "حكمة" ما أو أن واقع حالهم يقيدهم بعمل عسكري ما، ففي حينه بدأت المؤشرات تتجه الى عمل أمني مختلف عن القصف الموسع كي لا تجلب "ردا" موسعا.

فجر 12 نوفمبر 2019 تمكنت يد إسرائيل الطولى من اغتيال قائد من سرايا القدس في غزة وقصف منزل قيادي آخر في قلب العاصمة السورية دمشق، فتركت اثرا باغتيال نجله، في عملية استعراضية نادرة، بقصف متزامن في بلدين فلسطين وسوريا.

العملية الإرهابية الإسرائيلية حملت عدة "رؤوس سياسية – أمنية"، حيث تمثل رسالة صريحة انها لا تقيم وزنا لأي "تفاهمات"، ما دام الأمر يتعلق بمصلحتها، اعتقادا أن ضربتها يمكن استيعابها عبر حركة تطويق خاص، أو امتصاص أي رد فعل عسكري غزي، دون أن تذهب بعيدا لفتح "جبهة عسكرية".

بالتأكيد، ستكون حركة الجهاد وقائدها زياد النخالة، امام حركة امتحان صعب جدا، حيث الصمت ليس سمة لهم، والتصعيد اللا محسوب سيكون قراءة لها وعليها، ومن هنا تبدأ حسابات "مركبة"، تتداخل فيها عناصر ليست غزية

فحسب، بل بعضها إقليمي، والعنوان الأول مصر حيث هي الراعي الأول لحركة التفاهمات القائمة.

إسرائيل، بعمليتها "المزدوجة"، ستختبر موقف حركة حماس وتهديدات رئيس مكتبها السياسي يحيى السنوار، التي أطلقها قبل أيام لا غير بأن حركته تمتلك 60 ألف صاروخ وقوة قادرة على قصف مراكز في قلب تل أبيب، وتبقيها تحت "الإنذار الدائم 6 أشهر"، رسالة لن تمر مرورا عابرا، حيث صمت حماس على عدم التضامن مع "الشقيقة" الجهاد بأي ذريعة كانت، سيمثل هزيمة سياسية – أمنية لها، بل ويفتح باب "التشكيك" الكلي في حقيقة مواقفها ليس في القدرة العسكرية، بل بالمشهد السياسي.

وبقصفها العاصمة السورية لاغتيال قيادي في الجهاد، تجاوزت بعدها "المحلي"، لتضعها في سياق إقليمي، وأول اختبار عملي لكل التهديدات التي أطلقها "تحالف إيران" من طهران مرورا باليمن وأخرها تصريحات حسن نصرالله، الذي تفاخر بـ "محور المقاومة"، حيث قصف دمشق يستهدف مقياس حقيقة "التهديدات" التي انطلقت بلا حساب، وهو قصف ليس لمسؤول فلسطيني بل لعاصمة عربية ترتبط بتحالف عسكري كامل مع محور إيران، ولذا فالعملية لها بعد لقياس حقيقة ما يقال.

الجهاد كفصيل لن تترك دم شهيدها وكرامتها تمر مرورا عابرا، فهل يمكن احتواء ما سيكون، أم ان الأمر سيذهب الى مكان يصبح فيه السيطرة أضعف، خاصة لو أوفى حزب الله بوعده أن يكون جزءا من محور الفعل والرد على العدوان، إن لم يكن من أجل "حليف جهادي" فليكن دفاعا عن التطاول على دمشق.

حكومة نتنياهو "المرتعشة" سياسيا بالداخل الإسرائيلي، وجدت ضالتها مع تسمية أحد اقطاب الحركة الفاشية الإرهابية وزيرا للجيش، للقيام بعملية أمنية مركبة، يمكن لها ان تقطع الطريق على تشكيل حكومة "بديلة"، بدعم من القائمة المشتركة، وهو هدف مركزي من أهداف نتنياهو وتحالفه، رغم أن البعض الفلسطيني سيذهب الى عدم الاعتراف بذلك، اعتقادا أن "الأمن" له حسابات مختلفة، وهو كلام غير دقيق.

العملية الإسرائيلية متعددة الروس السياسية هل تمر بلا ثمن...هل يمكن استيعابها ضمن "رد محسوب" مسيطر عليه، تعطي كل طرف بعضا ما يقول انه حقق ما وعد...المواجهة مفتوحة، ولكن لن يخرج الجميع رابحا أي كانت "المبررات"!

ملاحظة: خطاب نصر الله يوم 11 نوفمبر، وتجاهله لذكرى استشهاد الخالد ياسر عرفات تكشف حجم "الحقد الفارسي" على قائد أطول مواجهة عسكرية مع العدو القومي...أي عمامة لبست لن تخفي ذلك.. لكن البعض الفلسطيني يتقزم أمام مصلحة لا أكثر!

تنويه خاص: من سخرية المشهد الرسمي في سلطة رام الله ان يدعي المعين بغير حق في منصب النائب العام أن حرية الرأي مكفولة بالقانون...طيب مين اللي مخوزق القانون يا كروم!

عن الانتخابات والحريات السياسية والقانون!

كتب حسن عصفور/ سواء أكملت "فصائل المشهد الفلسطيني" مواقفها الى نهاية الأمر والمشاركة في الانتخابات "التشريعية"، أم تعطلت لسباب متباينة، فذلك لا يمنع بتاتا من تناول مختلف جوانب العملية والعوامل المؤثرة عليها، ومصداقيتها "في الشفافية" التي تمثل ركنا رئيسيا لأي عملية انتخابات سوية.

منذ اعلان رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود محمود عباس، قراره الذهاب لانتخابات "تشريعية"، دون الرئاسية، والحديث العام يذهب الى الجانب "التقني" في تلك المسألة، ويتهربون من تناول بعدها السياسي وأثره على المشروع الوطني العام، كما يتهربون من شروط الضرورة لإجراء تلك الانتخابات ونجاحها لتكون معبرة عن الواقع، سواء شارك بها أهل الضفة والقدس وقطاع غزة بها بغالبية، ام بنسبة متدنية، وهو ما قد يكون، لكن ذلك لن ينال منها، كما الانتخابات التونسية، حيث النسبة كانت ما يقارب الـ 40% من أصحاب حق الاقتراع، في خطوة غضب للأداء الحزبي العام.

من العناصر الشرطية لمصداقية الانتخابات، أن تكون الحريات السياسية بكل مظاهرها مضمونة، بعيدا عن قوانين "الطوارئ"، التي تبرز فجأة تحت مسميات مختلفة، لفرض حركة إرهاب سياسية وفكرية على كل من ليس مع السلطة القائمة، وعدم السماح لكل المكونات السياسية بممارسة حقها في العمل والدعاية والتظاهر، وفقا لقانون يجب أن يكون معلوما.

الحريات، بكل ما تشمل من تفاصيل ممارسة الحق السياسي، ليست منحة أو هبة من حاكم، أي حاكم، فهي يجب أن تكون ضمن قانون معلوم بكل تفاصيله، تضمن الحقوق وتحدد الواجبات، فتلك ضرورة لا بد منها، مترافقة مع حرية وسائل الإعلام.

ويترافق مع قانون الحريات السياسية، وجود قانون ينظم حركة المشاركة في العملية الانتخابية والمبادئ التي تحكمها، قانون مشتق من القانون الأساسي (الدستور) وكذا قانون الحريات السياسية، ضمن وجود "قضاء مستقل نسبيا"، ثلاثية متكاملة لا يمكن لآي انتخابات ان تكون لها مصداقية دون ضمن تلك الأضلاع الثلاثة.

وبالمرور السريع، نجد أن الحريات السياسية بكل مظاهرها، تقريبا ليس لها أي حضور حقيقي، بل أن القمع والإرهاب هو المشهد الأكثر حضورا، وهذه الجزئية لا تتطرق للإرهاب الاحتلالي، بل لسلطتي الأمر الواقع في بقايا الضفة وقطاع غزة، وما هو قائم يكون وفقا لرضا أي من السلطتين وأجهزتها الأمنية على هذا الفصيل أو ذاك التيار.

فالضفة الغربية، تشهد حالة قمع فريدة، مركبة، ضد كل معارضي سلطة المقاطعة ورئيسها، وأي عملية نقد ضد فساد سياسي او شخصي، يساوي اعتقالات أو مطاردة أو حصار بكل ما يمكن من أدوات الحصار.

وفي قطاع غزة، أصبح الإرهاب السياسي – الأمني اشبه بحق قانوني، فلا يوجد ابدا ما يمنع الأجهزة الأمنية لسلطة حماس من اعتقال أي شخص ترى فيه خطرا محتملا، وكأي سلطة إرهاب تبحث لها عن "مبررات" لذلك، لكنها تحاصر مسبقا أي عمل منظم أو غير منظم رفضا لسلوكها او سياستها.

المفارقة ان طرفي الإرهاب السياسي يتباريان في كيل الاتهام للآخر، متناسيا انه غارق من رأسه الى قدميه في قمع وإرهاب لغيره.

غياب قانون الحريات بكل تفاصيلها مع غياب قانون منظم للحياة السياسية في ظل تجميد "الدستور"، يمثل خطرا حقيقيا على مصداقية نتائج العملية الانتخابية، أي كانت التعهدات "الشفوية" التي يمكن أن تقال من هذا الطرف او ذاك، وهو ما يجب أن تسارع مختلف مكونات المشهد الفلسطيني العمل من أجله قبل فوات الآوان.

لا انتخابات بلا قوانين ضامنة للحريات، وغيرها تصبح مهرجانا لتزوير إرادة الحق الشعبي الوطني!

ملاحظة: خطاب قائد حماس في قطاع غزة يحيى السنوار يستحق قراءة سياسية دقيقة، الى حين ذلك، فهو جانبه الصواب كثيرا، غاب عنه البعد السياسي وحضر البعد الشعبوي الحمساوي، مؤكدا ان القادم ليس خيرا!

تنويه خاص: هل ظاهرة فصل الشباب الذكور عن الشابات الأناث باتت قانون اجتماعي في قطاع غزة...ما كان في قاعة خطاب السنوار رسالة ظلامية لو تكرست...بعض التفاصيل رسائل لا يجب تغييب قيمتها!

"غياب الغضب" المدرسي في الضفة رسالة لـ "فتح"!

كتب حسن عصفور/ كان مثيرا جدا للاهتمام، أن قررت حركة فتح (م7) وتحالفها السياسي في الضفة الغربية، اعتبار الثلاثاء 26 نوفمبر 2019، يوما للغضب الشعبي العام ردا على "إعلان بومبيو – بلفور 2"، بمنح الأراضي الفلسطينية المقامة عليها مستوطنات غير شرعية، لدولة الكيان، كخطوة هامة نحو إقامة "دولة اليهود".

ورغم ان كل الشواهد التي سبقت من أداء رسمي وخاصة الرئاسي – الحكومي، مضافا له الفصائلي، لم يكن يحمل أي مؤشر على عملية اختراق كفاحية شمولية، خاصة بعد ان أقدمت الإدارة الأمريكية على تهويد القدس واعتبارها عاصمة

لدولة الكيان، الى جانب ممارسة الجريمة المنظمة التي ترتكبها قوات الاحتلال في الضفة والقدس ومعهما قطاع غزة، باعتباره من مكونات "الكيانية الفلسطينية"، دون ان يحدث ما يربك أو يعرقل مخططات سلطات المحتلين، بل زادوا ضراوة.

فقط لنقف أمام ان الضفة بكل مدنها وبلداتها، وقواها التي تحمل من "الألقاب" كثيرا من "الثورية"، لم تخرج في مسيرة "عزاء سياسية" ضد مجزرة "آل السواركة"، حيث تم اغتيال 9 من افرادها تحت بند "الخطأ"، فلم تثر تلك الحالة الإنسانية ما يرفع دم تلك القوى، حتى ان رئيس سلطتها لم يكلف عناء الذات لينعي تلك العائلة ويعتبرهم شهداء.

ورغم تلك المقدمات غير المبشرة، كان الأمل ان يكون ما يجب ان يكون غضبا شعبيا عارما ضد القرار والمحتلين في آن، خاصة وهناك "قرار أمريكي وإقليمي" ورضوخ رسمي فلسطيني بإجراء انتخابات لتمديد أمل الفترة الانتقالية لسلطات الاحتلال في الضفة، وتمهيد الباب لتطور "انقسام" قطاع غزة الى "انفصاله" الكياني الخاص.

ولكن، ما كان شكل ضربة قاسية جدا للحركة الوطنية الفلسطينية، ومن كان يوما عمودها الفقري حركة فتح، إذ كشف "يوم الغضب"، انه ليس أكثر من "حصة مدرسية تدريبية"، لتعريف الناس بأنه لا يزال هناك احتلال ما لأرض ما، بوجود قوى فلسطينية ما...وكان درسا فاشلا!

يوم يستحق لقب "يوم الفضيحة الوطنية" بعد أن غابت الجماهير الشعبية بشكل لفت انتباه كل من ليس متابعا، حضور أضعف كثيرا جدا مما رسم لها، بعد ان قرر "أهل القرار" انها ليست يوما فعليا للغضب، حيث أدرك المواطن، غياب الجدية الحقيقية لذلك القرار، وانه ليس أكثر من محاولة تسجيل موقف ما وشكلا من أشكال رفع "العتب السياسي"، عن التحالف الحاكم لبقايا سلطة الحكم المحدود في الضفة.

وكما يقال، بان اليوم من عنوانه، ذهبت المؤسسات الحكومية والتربوية الى عملها كالمعتاد، وعند ما قبل منتصف النهار بساعة تبدأ عطلة المؤسسة كي يتاح

لها المشاركة، فلم يذهب أحد تقريبا، ومن شارك بعض من شخصيات معلومة وقفت بعيدا امام وسائل الإعلام لتعلن انها "تقود" معركة الغضب.

الرسالة الأهم من غياب المشاركة الشعبية، المفترض انها تتناسب والخطر الكبير للقرار الأمريكي، ليس لدولة الكيان وسلطات احتلالها، فهي تراقب وتتابع، وتعلم أن المخزون الكفاحي الشعبي لم يخرج بعد، وقد لا يخرج في هذا الآون الغريب، لكن الغياب رسالة جدا واضحة لحركة فتح (م7) وتحالفها الفصائلي، المصرين على اجراء انتخابات كلها شبهات سياسية.

غياب المشاركة ليس هروبا شعبيا من مقاومة العدو المحتل، بل هو رفض صريح لمن أراد أن يستخدمهم لعدد من الساعات لغايات تحسين حضوره الخاص، في معادلة لا تمثل قيمة للشعب والقضية الوطنية...

"الغياب الغاضب" هو الذي كان الحاضر في "يوم الغضب"، وهو الرسالة الأبرز التي تستحق القراءة السياسية، بعيدا عن الادعاءات الفارغة، ودون الاتكاء أن حركتي حماس والجهاد وشباب تيار الإصلاح الديمقراطي لم يشاركوا بفعالية، فذلك رد على التجاهل العام لهم.

26 نوفمبر مقدمة هامة جدا لما سيكون في يناير 2020...ولكل وقت كلام، ولكن استعدوا لما هو أكثر ظلاما للوطنية الفلسطينية.

ملاحظة: بيان تأجيل مسيرات كسر الحصار في قطاع غزة يثير شبهة سياسية، ربط التأجيل بخطر عدوانية المحتل، وهو الذي لم يغب يوما. كان الأجدر القول من أجل تركيز معركة الرد على إعلان أمريكا حول الاستيطان، لو كان القرار من صلب الوطنية الفلسطينية، وليس من غيره!

تنويه خاص: حرق قنصلية إيران في مدينة النجف ذات الرمزية الدينة الخاصة للشيعة، رسالة صارخة لرفض محاولة "فرسنة العراق"!

قرارات الرئيس عباس المنتظرة لنصرة غزة ضد العدو الإسرائيلي!

كتب حسن عصفور/ حسنا فعل د. محمد أشتية رئيس الحكومة في السلطة الفلسطينية، بإعلانه ان الرئيس محمود عباس وحكومته تقودان عملا "ديبلوماسيا" لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة.

بالتأكيد، كل جهد لمنع دولة الكيان من استمرار عدوانها وتوفير الحماية لأهل القطاع يستوجب التحية، ولكن ذلك قد يكون من غير ممثلي الشعب الفلسطيني الرسميين، فتلك مسألة مفروضة بحكم المسمى على أقل تقدير، وما هو مطلوب من الرئيس عباس وحكومته، إجراءات عملية فورية سريعة، دون تردد أو ارتعاش "ذهني"، تبدأ:

*تهديد إسرائيل بوقف العدوان فورا او يتم سحب الاعتراف المتبادل معها.

*تعليق "التنسيق الأمني" الى حين التزام تل أبيب بوقف العدوان.

*وقف كل أشكال العقوبات المفروضة منذ سنوات ضد قطاع غزة وأهله.

*الإعلان الفوري عن إعادة رواتب من قطعت عنهم، ظلما وغيره.

*الطلب الفوري بعقد لقاء وزراي عربي طارئ في القاهرة.

*التواصل مع قيادة حركة الجهاد وفتح قناة اتصال لتنسيق الجهد السياسي – الديبلوماسي معها.

*ارسال وفد حكومي الى القطاع برئاسة د. اشتيه، كرسالة سياسية وللوقوف على الحاجات المطلوبة.

*التحضير لعقد لقاء وطني يبحث رؤية سياسية فلسطينية شاملة.

*فتح الباب للحركة الشعبية في الضفة كي تنطلق تعبيرا عن وحدة الحال الوطني، ومشاركة قيادات حركة فتح (م7) على راس تلك المسيرات.

*إطلاق سراح كل المعتقلين السياسيين والأمنيين فورا من سجون السلطة.

*فتح غرفة "عمليات طارئة" لمتابعة التحركات السياسية – الديبلوماسية، وإبقاء قناة القاهرة عاملة ضمن تنسيق مع قيادة الجهاد.

11 خطوة وغيرها هي المطلوبة من الرئيس عباس وحكومته لو حقا أنهم معنيين بوقف العدوان أولا، ومساعدة أهل قطاع غزة ثانيا، وحماية المشروع الوطني ثالثا، وغير ذلك تنضم السلطة وحكومتها الى مصاف المستنكرين "الغاضبين"، والمنددين بالعدوان، والمطالبين ان يذهب قطاع غزة ليقاتل وربه، وهم قاعدون.

العدوان على غزة فرصة تاريخية للرئيس عباس وحكومته لإعادة وصل الحياة مع الشعب الفلسطيني، الذي اصيب بنوبات قلبية وعقلية متعددة، كادت ان تضع نهاية له، فرصة لفتح (م7)، ان تعيد روحها الكفاحية التي ذابت في دهاليز التنسيق الأمني والشراكة مع أمريكا في مكافحة "الإرهاب"، في مفارقة لا تستقيم ابدا مع شعب تحت الاحتلال حامية وراعيه الحقيقي هي أمريكا ذاتها.

ومن باب "الانتهازية السياسية" فمصلحة عباس وفتح (م7)، ما قبل الانتخابات "المقررة"، تحسين صورتهم التي أصابها "عث سياسي ووطني" أفقدها كثيرا من حضورهم وبريقهم.

هل يفعلها الرئيس عباس وحكومته وفصيله، وتحدث "المعجزة السياسية"...ليتها ولتكن "ليلة قدر" تشرينية.

ملاحظة: يوم 12 نوفمبر 2019، سيكون يوما فارقا في تحديد ملامح "الأصدقاء" الحق وليس أصدقاء اللغو...مسبقا سقط صاحب العمامة...حماس ماذا تنتظر!

تنويه خاص: انتفاضة لبنان والعراق وبشكل ما الجزائر تعيد رسم مشهد عربي في طريق كنس ما اعتقد البعض انه بات قدرا...!

مرسوم ..كلام...توافق المضمون خلاف الشكل!

كتب حسن عصفور/ لا يوجد أدني شك، ان رئيس سلطة الحكم الذاتي المحدود جدا محمود عباس وتحالفه السياسي، يتمنى عدم مشاركة قطاع غزة تصويتا وترشيحا، ليس حماس فقط، بل كل مكوناته، فهو عمل كل ما يستطيع لعزله كليا عن الحياة السياسية الفلسطينية.

لو كان القرار له "مستقلا" لذهب في سياق مختلف، بأن أصدر مرسوما قبل أي مرسوم انتخابي، باعتبار قطاع غزة "إقليما متمردا"، بما يمنحه الحق بإجراء الانتخابات دون قطاع غزة، ويضع لها من يمثلها كمندوبين أمنيين له، لكن من فرض الانتخابات يريدها ان تعيد انتاج المؤامرة الأولى عام 2006، حتى لو كانت بمهزلة، كما قال ماركس يوما عن تكرار أحداث التاريخ مرتين، فمشاركة حماس ضرورة سياسية فلا انتخابات بدونها، لإكمال مخطط في المشهد السياسي القادم.

ولأن عباس وتحالفه يتجاهل "أصل الحكاية"، يعتقد انه عبر "شروط شكلية" سيجبر حماس على التراجع وتعلن رفضها، ولتقل ما تقل من مسببات، وتتهم ما تتهم فلم يعد لقولها الاتهامي "قيمة" له، بعد كل ما قالته عبر سنوات...

وحماس تدرك يقينا، رغم كل محاولات الظهور بأن قرارها المشاركة بالانتخابات "قرار مستقل"، انها لا تملك رفاهية رفض المشاركة أي كانت الشروط، حتى انها وافقت سلفا لتكرار صيغة مشاركة أهل القدس خارج البلدة القديمة، والبلدات المرشحة للتهويد، استخداما لما كان من صيغة عام 2006، رغم ان المعركة الحقيقية باتت مختلفة على القدس بعد ان أعلنت أمريكا اعترافها بالضم والتهويد فيها، واعلانها عاصمة للكيان الإسرائيلي.

تذاكى عباس وأرسل ما يراه "شروطا ستة" تستوجب الموافقة لمن سيشارك في العملية الانتخابية، وسارعت قوى متحالفة سياسية – مصلحيا مع حماس برفض الشروط العباسية فور الاستلام، حيث قرر بأن يصدر مرسوم الانتخابات قبل اللقاء "الوطني"، كما اشترطت حماس وتحالفها.

من ناحية شكلية، قرار عباس أكثر صوابا، لكنه وضعه شرطا لكسر "هيبة" فصائل قطاع غزة، وبالأساس حركة حماس، ليظهرها أنها مترددة غير أمينة لموقفها، وأنها تتخلى بسرعة عمن وقف معها عند مصلحتها الذاتية، تلك هي الفكرة الرئيسية من استباق المرسوم للقاء الذي جاء عبر رسالة لفصائل غزة، فجاء الرد "ذكيا"، وعلها المرة الأولى التي يتفوق "الخبث العباسي" على "الخبث الإخواني".

حماس ستشارك في الانتخابات أي كانت شروط عباس، فيما تحالفها سيتخبط، والبعض منهم سيذهب أخيرا، للمشاركة بعد ان يسطرون "آيات الحرص على المشروع الوطني" و"التضحية" من أجل القضية الفلسطينية، وكلهم كاذبون.. فلا يوجد منهم حريصا حقا على المشروع الوطني، لكنهم حريصون على مشاريعهم الحزبية لا أكثر.

المرسم سيصدر قريبا، ومساومة لحماس لن يضع به شرط الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد، كما حاولت بعض اتجاهات فتح (م7)، علها تكون عقبة مضافة، مستخدمين الاتفاقات الموقعة، لكنهم يتجاهلون كليا، اتفاق بيروت يناير 2017 الذي كان من أهم اللقاءات لترتيب البيت الفلسطيني ضمن منظمة التحرير، الغاه عباس بجرة قلم.

المرسوم يستبق اللقاء "الوطني" نعم، وهو صواب كامل، لأن الانتخابات بذاتها لا تتطلب التوافق، ومن حق أي قوة بعده ان تحدد موقفها، وتضع ما تضع من مطالبات، سواء قانون الانتخابات أو المحكمة الخاصة بها، بل السؤال الأهم عن القانون الأساس الذي أشار له عباس في "رسالته الشرطية"، فهل لا زال هذا القانون المعدل ساري المفعول، وهي نقطة تمثل حجر زاوية لحصار المنهج العباسي، لو احسنت القوى المشاركة في اللقاء، حيث الاعتراف باستمراره يمكن ان يلغي عشرات مراسيم ليست من القانون، بل المحكمة الدستورية التي استخدمها سلاحا ساما باطلة بحكم الدستور (القانون ذاته).

المرسوم أولا...نعم، اللقاء "الوطني" ثانيا... نعم...لكن ما بعده هل تستكمل المؤامرة ام يصحو البعض من صدمتهم الكاذبة بتجديد "الشرعيات"، التي باتت شرعيات تتوافق مع المشروع التهويدي بل هي تحت رعايته ومساعدة لتنفيذه.

ملاحظة: منع أمن حماس فعالية خاصة بالشهيد الخالد المؤسس ياسر عرفات هي وصمة عار على جبينها، وتكشف كم ان حقدها على المؤسس هو ثابت في فكرها خلافا لما تدعيه لغويا...غزة هاشم هي غزة عرفات يا حماس!

تنويه خاص: كشف موقع أمريكي وغيره عبري، أن نتنياهو ترجى ترامب بعدم وقف المساعدات الأمنية لأجهزة السلطة.. طبعا تيتي لم يرد... لكنه يعلم أن الدعم مستمر لشركاء التنسيق الأمني المركب يا بيبي!

ملامح أولية لـ "معركة غزة"!

كتب حسن عصفور/ بعد مرور 72 ساعة على قيام دولة الكيان الإسرائيلي ببدء معركة عسكرية جديدة عبر اغتيال القيادي بهاء أبو العطا في غزة، ومعاذ أكرم العجوري في دمشق، في ضربة مفاجئة خاصة، بدأ واضحا أن "معركة غزة" لن تكون حدثا عابرا، وليست مواجهة سريعة يمكن لها أن تغلق بابها بعد اتفاق لوقف إطلاق نار، قد تحترمه حكومة نتنياهو أو تصيبه كما عاداتها بالغدر المعتاد.

ملامح جديدة، لـ "معركة غزة"، تستحق القراءة بعيدا عن العاطفة الشعبية، فهي رسمت خطا مميزا عما سبق من "مواجهات خاطفة"، وليس حروب طالت، وبالقطع ليس كلها "انتصارات" كما ستخرج فصائل العمل بالحديث عنها، وربما سيذهب البعض بعيدا باعتبارها كانت "هزيمة" لإسرائيل أو ما يحلو لبعضهم القول "درس لن تنساه"، وهي اقوال لم تقدم يوما خدمة عملية لنضال الشعب وثورته.

"معركة غزة"، من أبرز ملامحها أن الرد لم يتأخر كثيرا، ما يؤكد ان الجهوزية العسكرية حاضرة، بالممكن المتاح، رد أدخل حالة فوضى امنية في البلدات الإسرائيلية، وعانت غالبية بلدات الغلاف أو على بعد 80 كم من غزة بعمق الكيان حياة مرتبكة ورعب ما، رد يقول أن غزة بها ما يمكنه كسر عنترية عسكرية الكيان.

"معركة غزة"، أكدت أن أهل قطاع غزة هم السلاح الأهم في المعركة مع العدو القومي، لم نملس تذمرا أو غضبا من عدوان كاد أن يكون في كل بيت، حيث لا تمييز بين غزي وآخر، فكلهم تحت مقصلة القصف، لكن التفاعل الإيجابي مع الرد كان سمة مثلت سياجا لحماية الروح الكفاحية.

"معركة غزة"، وبعد موافقة تل أبيب على وقف إطلاق النار، اشارت أن بالإمكان أن تصل لاتفاق دون خنوع، بل وبه "توازن نسبي" بين ما لك وما عليك، نقاط ربما وضعها ضمن اتفاق تبدو بعض "ربح سياسي" للجانب الفلسطيني، خاصة الالتزام العلني بعدم القيام بالاغتيالات علما بأن "الساذج" من يصدق قولهم، لكنه نصا مكتوبا يكسر "هيبة" الأمن الإسرائيلي.

"معركة غزة"، كشفت انه يمكن أن تعيش دولة الكيان "تحت الخطر" الفعلي لو كان هناك حقيقة عملا مكثفا متناسقا ومحددا، وان ما تمتلكه فصائل القطاع من أسلحة وقدرة بات حقيقة ملموسة، وإن لم تصل بعد الى قدرتها التي صاحبت تصريحات بعضهم.

"معركة غزة"، فتحت جرحا سياسيا فلسطينيا يجب المسارعة على علاجه بلا كبرياء او غرور، جرح إن لم يتم تداركه لن يكون خيرا ابدا، فالوحدة العسكرية والتوافق كان متدنيا جدا، بل ربما أكثر سوءا من أي مواجهة سابقة، وباتت "الاتهامات" منتشرة للنيل من موقف حركة حماس، الميداني والسياسي، فهي لم تكن طرفا في هذه المعركة، ولم تكن ظهيرا حقيقا لـ "الشريك الفعلي" لها في مواجهات سابقة.

وتلك أول الدروس السياسية التي تستحق مراجعة وتدقيق، وليس بحثا لتبرير او اختلاق "عوامل غبية" للدفاع عن "قصور" كان واضحا جدا في مقابلة زياد النخالة أمين عام حركة الجهاد، وهو يشير الى أن الجهاد وحدها أدارت المعركة، وليقل الآخرون ما يقولون، وهي مسألة يجب ان تكون قيد المراجعة لو كان هناك رغبة جادة في التعلم السياسي وليس التكبر السياسي.

"معركة غزة"، كشفت ان لا أمل بعودة "اللحمة الوطنية" بين جناحي "بقايا الوطن" في العهد العباسي، فما كان من موقف سلطة تدعي أنها تمثل الشعب

الفلسطيني، تصريحات غبية بلهاء، دون ان تترافق مع أي خطوة عملية، وهو ما أصاب "الأمنيات" برصاصة قاتلة.

"معركة غزة"، تكشف أن الوضع الأمني الداخلي ليس كما تروج له سلطة حماس، حيث يد العدو أطول مما يشاع، وهو ما يستحق مراجعة حقيقية، بعيدا عما يمارس من ملاحقة لمعارضيها وسلطتها.

"معركة غزة"، كشفت ان "الغرفة المشتركة" ليست سوى إشاعة لا أكثر، فكل مسار المواجهة كشف انها "خدعة إعلامية"، ولو حقا أريد لها ان تكون يجب تغيير شامل في كل ما يتصل بها، سياسة وعملا وإعلاما.

"معركة غزة"، لم تنته بعد بدروسها، لكنها تفرض مراجعة وطنية سريعة، وقراءة "تفاصيل" ما يجب أن تمر تحت يافطة "انتصرنا وانهزم العدو"، فارغة المضمون.

"معركة غزة"، كشفت أن "محور المقاومة" كذبة سياسية هدفها استخدام طائفي لدولة طائفية، ومعذرة لكل من ينطق بغير ذلك لحسابات مصلحة ليست مجهولة!

لشهداء المعركة سلاما وما كان ضريبة لا هروب منها، شئنا ام فرض على شعبنا...

ملاحظة: توافق سياسي في تونس بين حركة النهضة الإسلاموية وحزب "قلب تونس" برئاسة القروي، أنتج الغنوشي رئيسا للبرلمان ونائب الرئيس من حزب القروي...توافق انتهازي سياسي بامتياز، له قراءة خاصة!

تنويه خاص: غزل أردوغان بالعلاقة الأمريكية رسالة سياسية للمنافقين في كل مكان...رجب يركع أمام البيت الأبيض...هل يتعظ الدجالون!

من وحي اتفاق أوسلو ودرس إغناطيوس للرئيس عباس!

كتب حسن عصفور/ عندما بدأت المفاوضات السرية في يناير 1993، بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل سريا في أوسلو، أخبر الطاقم النرويجي الوفدين، ان الولايات المتحدة الأمريكية على علم بمسار هذه "القناة السرية" تراقبها وتدعما، لكنها لا تفضل المشاركة المباشرة في المرحلة الأولى من المسار التفاوضي، خاصة وانه غير معلوم استمرارها او توقفها، حيث تستضيف واشنطن لقاءات تفاوضية أخرى تحت رعايتها، وفقا لقواعد مؤتمر مدريد التي رفضت مشاركة المنظمة فيها.

لم يقف الغياب الأمريكي "عقبة" أمام انطلاق القناة النرويجية موازية للقناة الأمريكية، فسارت المفاوضات بشكل جاء خارج الحسابات التقليدية لتلك القناة، التي كان هدفها الرئيسي التوصل لصياغة تفاهم سياسي مع منظمة التحرير بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني يكون هو أساس اتفاق لمفاوضات واشنطن.

لم يكن هناك تصور أن تكون نهاية القناة كما بدايتها، فمن اتفاق يتم تقديمه لوفد واشنطن الى اعتراف شامل بين المنظمة وإسرائيل، وهنا بزرت مسألة لم تكن ضمن الحساب السياسي لأهميتها للمفاوضات، حيث غابت الولايات المتحدة كليا عن المشاركة بالقناة النرويجية، ولم تشارك في أي جلسة تفاوضية حتى بعد الوصول الى اتفاق اعلان المبادئ المعروف إعلاميا بـ "اتفاق أوسلو".

وبعد اعلان الاتفاق شنت المجموعة اليهودية (الصهيونية) في الإدارة الأمريكية بقيادة دينس روس، حربا سياسية مفتوحة ضد الاتفاق واعتبرته "كارثة سياسية" لا مستقبل لها، ورأت فيه خروجا عن الأسس التي وضعها الإدارة للحكم الذاتي بلا مستقبل وبدون مشاركة منظمة التحرير بصفتها، حيث قامت أسس السياسة الأمريكية على شطب منظمة التحرير واستبدالها بممثلين من الضفة والقطاع، بمقاس الحل المرتقب. (لذا تشجع كل عملية فصل الضفة عن القطاع والدفع بـ "استقلالية غزة")).

أمريكا، عبر المجموعة اليهودية الصهيونية، رأت في وثيقة الاعتراف المتبادل كسرا لنظرية التمثيل المحدود، فيما اعتبرت أن الفقرة الرابعة من الاتفاق حول

"الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة تكون الولاية عليها فلسطينية"، تخلي كلي عن مفهوم "يهودا والسامرة" في التاريخ اليهودي، والحديث عن مفاوضات الحل النهائي، واعتبار التفاوض سيطال القدس وليس القدس الشرقية فقط خروجا عن الموقف الإسرائيلي الذي اعتبر القدس الغربية جزءا من إسرائيل، بينما جاءت المادة التي تمنع القيام بأي تغييرات تؤثر على مسائل المفاوضات النهائية ومنها المستوطنات تقييدا عمليا للتوسع الاستيطاني.

ونظرا لرفض الإدارة الأمريكية لـ "اتفاق أوسلو"، فهي لم تشارك في أي مفاوضات لاحقة مرتبطة به، في طابا 1993سبتمبر حتى مايو 1994، وتوقيع اتفاق غزة أريحا أولا، ثم الاتفاق الانتقالي عام 1995، فغابت كليا عن أي مشاركة حتى من باب الاستماع، عن كل مسارات التفاوض تلك.

لم تحضر أمريكا سوى بعد اغتيال رابين وفوز نتنياهو 1996، لأنها أدركت قبل غيرها، ان اتفاق أوسلو ذهب الى المقبرة السياسية كما ذهب اسحق رابين الى المقبرة الطبيعية، ولذا بدأ دينس روس العوة لقيادة وليس رعاية المفاوضات اللاحقة، فكان "اتفاق الخليل" عام 1996 هو "الثمرة السامة الأولى" لكسر روح اتفاق أوسلو...وتتالت المفاوضات الى أن وصلت الى نهايتها العملية في قمة كمب ديفيد 2000، فبدأت تصيغ رحلة الخلاص العملي من الركن الثاني للاتفاق ياسر عرفات بالاتفاق مع الطغمة الفاشية في إسرائيل (تحالف براك – شارون) لوضع نهاية عملية لكل ما كان به لصالح الفلسطيني، والحفاظ على ما لصالح إسرائيل.

درس ذلك الاتفاق، أن أمريكا لن تكون مفاوضا لصالح طرفين بل لصالح تمرير المشروع التهويدي، وهو ما أشار اليه الكاتب اليهودي (الصهيوني) الأمريكي ديفيد إغناطيوس، في مقالة نشرها في صحيفة "واشنطن بوست" بعد اعلان بومبيو بـ "شرعنة الاستيطان والمستوطنات"، حيث أشار الكاتب الى " ...أن الفلسطينيين هم أكبر الخاسرين في التاريخ الحديث، ولماذا؟ لأنهم اعتمدوا على الوعود الأميركية لمنع إسرائيل من السيطرة على الأرض بالقوة بعد الحروب العربية- الإسرائيلية في 1967 و1973. فقد منحت تسع إدارات متتالية لهم التأكيد ذاته، وثبت اليوم أن ذلك كان كلاما فارغا"، ويحدد " الكاتب أن "هذه

القصة هي درس قاس، فالتاريخ يكتبه المنتصرون، وفي بعض الأحيان تكون الخسارة الحقيقية بخسارة الأسباب، والويل للمهزوم، ويمكن للفلسطينيين الشهادة على هذا، كما يمكن للهنود الحمر قريبا من ذلك".

الدرس السياسي مما كان موقفا أمريكيا من اغتيال اتفاق أوسلو، وإعلان بومبيو الأخير، ان الرد يجب أن يكون بالتمرد الثوري وليس بالمسار التقليدي على الموقف الأمريكي، كي لا تتكرر حالة جديدة من "الهنود الحمر"...

وللتمرد قواعد وأسس ليست تلك التي اختارها الرئيس محمود عباس!

ملاحظة: 3 أيام مرت على بلفور 2، ولم تشهد مدن الضفة مظاهرة شعبية واحدة...رغم ضجيج البعض بالدعوة لانتفاضة شاملة...طيب جسدوا رفضكم بـ "حركة الأقدام" وليس بـ "رقصة اللسان"!

تنويه خاص: كسر الزعيم اللبناني كل الخطوط الحمراء التي وضعها حسن نصرالله زعيم حزب الله، جنبلاط أعلنها صراحة انتهى العهد...ولذا بات مطلوبا عهد جديد وقطعا لن يكون كما كان طائفيا جدا!

نتنياهو ومحاولة "اغتيال الزمن"!

كتب حسن عصفور/ في صيف عام 1995، وبعد توبع اتفاقية تنفيذ اتفاق أوسلو في الضفة الغربية والقدس، قاد أنصار اليمين الإرهابي في إسرائيل بقيادة الثنائي نتنياهو - شارون، أوسع حملة تحريض ضد رئيس الوزراء الإسرائيلي في حينه اسحق رابين، لأنه قام بتوقيع اتفاق مع ياسر عرفات، دون ان ينسوا وصفهم بكل ما يحمل قاموس الفاشيين من عبارات الكراهية والحقد والعنصرية.

مظاهرات وضعت شعار النازية على الكوفية الفلسطينية معلقة على رقبة رابين ورأس الخالد أبو عمار، ولم تتوقف حركة التعبئة السوداء حتى وصلت لغايتها المحددة، فأسفرت عن اغتيال أول رئيس وزراء في منصبه، وبدأ الفاشيون بتحقيق حلمهم باغتيال الاتفاق، الذين رأوه محطما للنظرية التهويدية في الضفة والقدس.

وعشية بروز مؤشرات، بأن النهاية السياسية لرئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو باتت حقيقة، قام بفتح حرب تحريضية صريحة علنية، ضد القائمة العربية المشتركة، ومعها ضد المرشح لتشكيل الحكومة القادمة غانتس، وخلال مؤتمر اسماه "مؤتمر الطوارئ" للتكتل اليميني، فتح نتنياهو نيران حملته الإرهابية، كمحاولة أخيرة لمنع قيام حكومة تزيحه كليا من المشهد السياسي، وتفتح الباب لإرساله الى حيث يستحق مصيرا في سجن طال انتظاره.

التحريض غير المسبوق ضد قيادة القائمة المشتركة، تفتح الباب لكل مهووس حاقد لاغتيالهم، نتنياهو يعلم أن الفعل الإرهابي لن يطيح بالحقيقة السياسية، لكنه يزرع مزيدا من عناصر "الأزمة" السياسية – المجتمعية في إسرائيل.

أن يبث نتنياهو، كل تلك السموم على قيادة الوجود الفلسطيني العربي داخل إسرائيل، ليس سوى فتح باب حرب عنصرية حقيقية، مع إعطاء الضوء الأخضر للتصفية الجسدية، علها تفجر أزمة كبرى وتضع حدا لتعاون ما بين القائمة المشتركة وغانتس لتشكيل حكومة أقلية.

أقوال هذا الغر، ليست كلاما في الفراغ بل هي جزءا من حركة تبحث عن شخص ينفذها، وهم عشرات آلاف داخل هذا الكيان، ولن تكون دماء نائب عربي فلسطيني او أكثر، أقدس من دماء رئيس وزراء إسرائيل ومن وصفوه يوما بـ "بطلها" خلال العدوان عام 1967.

أقوال نتنياهو العنصرية التهديدية، وما رافقها من حملة مصورة، بأوصاف كلها تطالب أي فاشي كامن بالتخلص من هذه المجموعة، التي اعتبرها انها "خطر أكبر" على الكيان، ولو لم تحقق هدفها المباشر في تنفيذ عملية اغتيال لقائد عربي أو أكثر، فهي قد تحقق هدفها باغتيال تشكيل حكومة بدونه، عله ينقذ راسه من مصير لن يطول.

تصريحات نتنياهو، في مؤتمر الطوارئ، ليست تحريضا ضد قيادة الوجود الفلسطيني داخل إسرائيل فقط، بل هي عمليا كشف صريح لكراهية العربي الذي ليس عميلا أو تابعا أو منفذا لما تريده الحركة الصهيونية الفاشية، وعلها تكون رسالة إنذار للبعض، الذي يتوهم أن دولة يترأس حكومتها لأطول زمن في

تاريخها شخصية فاشية عنصرية، يمكن ان تكون "دولة سلام" و"جار طيب" دون محددات مختلفة، قاعدتها "القوة المتوازنة"، بكل مظاهرها.

تصريحات نتنياهو في "مؤتمر الطوارئ" يجب ان يتم ترجمتها لكل لغات العالم وتوزيعها عبر السفارات العربية، ومنها سفارات فلسطين والجامعة العربية، لتصبح دليلا مضافا، بل يمكن للأمانة العامة للجامعة العربية ان تتقدم بشكوى سياسية رسمية ضد العنصري نتنياهو أمام محكمة جنائية دولية بتهمة التحريض الصريح على القتل لشخصيات عربية.

على كل المؤسسات العربية والفلسطينية القانونية – الحقوقية اعتبار تلك الأقوال نشرة وجب تعميمها ومطاردة قائلها، ووضعه على قائمة الملاحقين كمجرم حرب، الى جانب ما ارتكب من جرائم قتل واغتيال، وآخرها مجزرة عائلة "السواركة" في غزة.

قد لا يرى البعض المسكون بالبلادة السياسية خطرا فيما قاله الفاشي نتنياهو، لأنهم لا يبالون بقضية لا تمس منازلهم، لكن بلادتهم لن تمنع انها الأخطر كراهية وتحريضا منذ سنوات.

ملاحظة: ثورة لبنان مستمرة...مؤشرات النصر مستمرة...حضور فلسطين بالثورة مستمر...محاولات خطفها لا مستقبل لها...الرضوخ لمطالبها بات أقرب مما يعتقدون...لبنان عروس الثورات ضد الفساد والطائفية وأكاذيب طال زمنها!

تنويه خاص: فجأة توقف الحديث عن الانتخابات المقررة على طرفي المصيبة الوطنية...هل هناك "كمين سياسي" يتم تحضيره أم "اتفاق سياسي" تم تحضيره ينتظر التفجير!

هل تعكس ثورة تشرين العراقية أثرها على شيعة لبنان!

كتب حسن عصفور/ بشكل مثير للاستفزاز القومي والانساني، تواصل إيران مرشدا وناطقين، الإساءة المتعمدة لـ "ثورتي تشرين" 2019 في العراق ولبنان، بعد مضي أكثر من 3 أسابيع على انطلاقتها، وباتت معالم على طريق الكفاح والغضب، وترسم كلاهما صورا جديدة للقياس الثوري، بما تقدمه من طاقة ومفهوم غير مسبوق.

إيران، وبعض ادواتها في لبنان والعراق وأخيرا خالد مشعل الحمساوي "العتيق"، يرون في "ثورتي تشرين" استهدافا للمكذبة الكبرى المسماة "جبهة مقاومة" من طهران الى غزة، مسمى للتغطية على البعد الطائفي الصريح في تشكيلات لخدمة مشروع غير عروبي، لم يعد سريا، وهو محاولة استكمال لمشروع التقاسم الوظيفي بين أمريكا وإيران لإسقاط النظام العراقي في زمن الراحل صدام حسين، شراكة أمنية – سياسية، لفرض هيمنة وكسر شوكة أحد النظم الإقليمية العربية.

وكان السلاح الأبرز لفرض التقاسم الأمني – السياسي، إعادة تقسيم العراق وفقا البعد الطائفي، بين سنة وشيعة ومسحيين، وبالطبع أكراد بالبعد القومي لهم، ما أنتج أحد أبرز نظم الفساد السياسي في المنطقة، وأعاد العراق الى زمن ظلامي بعد ان كان منارة أدبية – ثقافية، أنتج من الأدب والفن ومن الشخصيات المبدعة ما كان فخرا وقيمة.

منذ الاحتلال الفارسي – الأمريكي للعراق وفرض نظام مرتهن، تخيل هؤلاء ان الحياة السياسية دانت لهم لسنوات بعيدة، ويمكن أن يكون العراق راس حربة لتمرير مشروع فارسي طائفي بامتياز، دون حساب ان الشعوب ليس دوما أدوات لحاكم أو فئة، مهما طال زمنها، ومهما تفننت كذبا سياسيا، واللجوء الى الاختباء بمشروعها التفريقي خلف "إسرائيل" الكيان والسياسة، شعارات صراخ تعيد للذاكرة كثيرا ما قالته أنظمة عربية، أزالت إسرائيل عشرات المرات عن الخريطة، لكنها دولة تنمو وتتعزز، بل أن يد إسرائيل الطولى وصلت قلب إيران ومفاعلها النووي، دون ان تجرؤ على الرد ولو شكليا، بصاروخ عابر.، كما فعلت ضد شركة "أرامكو" السعودية.

ولكن، حدث الانفجار الشعبي الكبير في العراق، انفجار تطور بسرعة قياسية ردا على الجرائم والفساد السياسي لحكم يمثل امتدادا لنظام فارس الإيراني، الذي أصيب بصدمة من خارج الصندوق، وكانت الصدمة الكبرى لهم انتفاضة العراقيين من أبناء "الطائفة الشيعية"، الذي شكلوا رأس الحربة لتطهير بلدهم من المستعمرين الفرس والأمريكان، غضب شيعة العراق العرب، جسدته خطبة المرجعية الشيعية الأعلى أية الله السيستاني ردا على تدخل خامنئي وأدواته لتشويه "ثورة تشرين"، مع كل الأفعال ضد المؤسسات الإيرانية وشعارات "إيران برا برا" مستنبط من الشعار التاريخي "إسرائيل برا برا".

العداء لإيران، والعداء للفساد هو الظاهرة الأبرز للثورة العراقية، حاصرت "الجيب الشيعي الفارسي"، ولم يجد حلا سوى اللجوء للقتل سلاحا عله يكسر شوكة الثورة، دون ان يصل الى نتيجة مع شعب قرر تحرير ذاته بذاته من مستعمرين وفاسدين.

واي ستكون نتائج الثورة من قدرة على تحقيق أهدافها، فالعداء لإيران وجيبها الطائفي لن يذهب وسيكون عراق المستقبل ليس عراق 2002 – 2003، لن يكون للمستعمرين فرسا وأمريكان حضورهم الذي حكم البلد ونهب ثرواته، وشيعة العراق الذي حرروا بلدهم من التأثير الإيراني أعادوا للعراق صحوته العروبية، وتلك هي الأخطر على المشروع الطائفي الإيراني، صحوة لن تبقى أسيرة في العراق، بل ستجد طريقها الى حيث الوجود الإيراني، وخاصة لبنان.

ليس مجهولا أن الشيعة في لبنان بعضهم، وكانوا الغالبية يرون في النجف وكربلاء مرجعيتهم، قواعد حركة أمل بكاملها، فيما حزب حسن نصر الله وقاعدته بغالبيتها (راهنا) تدين بمرجعية قم في إيران، انقسام في الولاء الديني عروبي وفارسي، ولذا لن تمر ثورة تشرين العراقية مرورا عابرا على ثورة لبنان، خاصة في مسألة المرجعية الدينية لشيعة لبنان، وليس صدفة ان كثيرا من قاعدة أمل انخرطت في الانتفاضة الشعبية، فيما كانت قواعد حزب نصر الله مهددة لها.

الصحوة العروبية لأبناء الطائفة الشيعية في العراق ولبنان تهدد الامتداد الفارسي، وهو ما تراه "الخطر الحقيقي" ولذا لم تجد ذريعة لمواجهتها سوى

اللجوء للذريعة الحاضرة دوما لكل فاسد سياسي، انها ضد "جبهة المقاومة" ولخدمة إسرائيل وأمريكا...كذب لم يعد له مكان لا قيمة ولا حقيقة، وكل من يذهب معهم سيكون مصيره سوادا سياسيا...

العراق انتفض ولبنان انتفض ولا عودة للوراء...فالقادم أكثر إشراقا أي كانت مخرجات "ثورتي تشرين" فيهما.

ملاحظة: اذا ما صدقت تصريحات منسوبة للقيادي الحمساوي الكبير د. موسى أبو مرزوق أن عباس أجبر على الانتخابات تحت ضغط أوروبي، فذلك يؤكد أنها انتخابات غير وطنية.. ننتظر رد فتح (م7).

تنويه خاص: لماذا لا تضع فصائل منظمة التحرير، بلاش حماس، مسالة إعادة الرواتب المقطوعة للموظفين المتقاعدين – العاملين شرطا وطنيا للمضي مع عباس وفصيله في الانتخابات !

وحدها "النار السياسية" ردا على بلفور 2!

كتب حسن عصفور/ تسارعت "حركة المقاومة البيانية" للإعلان الأمريكي بتهويد جزء من الضفة الغربية ومنحها "هدية سياسية" لدولة الكيان على طريق إقامة دولة "اليهود".

ولم يتأخر الرئيس محمود عباس بالرد عبر أجهزته المختلفة، ومنذ زمن بعيد، يعلن، لأول مرة، "حالة طوارئ" لمسلسل اجتماعات بالضفة الغربية، مع الدعوات التقليدية جدا، لعقد لقاء عربي وزاري ورسائل الى مجلس الأمن وكل المؤسسات المتاحة.

حركة تبدوا كأنها نشطة، وفي الحقيقة هي غير ذلك تماما، فمن المثير للسخرية مثلا، أن تطالب العالم ودوله ومؤسساته باتخاذ موقف عملي ضد القرار الأمريكي "وعد بلفور2"، والممثل الشرعي الوحيد للشعب صاحب القضية لا يفكر باي خطوة عملية واحدة ضده.

من حيث المبدأ، ردود الفعل الدولية وبعض العربية (ليس كل الدول العربية تذكرت ذلك حتى ساعته)، التي صدرت لن تتجاوز ما جاء في بياناتها، أقوال سياسية إيجابية لرفضها تلك التصريحات، والتأكيد بأن المستوطنات غير شرعية، وخطوة أمريكا لن تغير من وضعها " غير القانوني"، ولا نعتقد ان المواقف العربية الرسمية والدولية يمكنها أن تتجاوز تلك الحدود البيانية، ومجلس الأمن لن يتقدم قيد انملة لوضع آلية خاصة لتنفيذ القرار الأممي رقم 2334 الخاص بإدانة الاستيطان، لو توافق الـ 14 عضوا مقابل الفيتو الأمريكي.

استمرار التحركات بكل أشكالها، خطوات هامة، لكنها ستصبح بلا أثر أو تأثير دون ان يتم كسر قوالب "السلوك السياسي" التقليدية، التي حكمت مسار موقف الرئيس محمود عباس، حيث وقف "حائط صد متين" لمنع تنفيذ قرارات الشرعية الفلسطينية لفك الارتباط بدولة الكيان وسلطاتها الاحتلالية، والانتقال من مرحلة الى مرحلة، ضمن حسابات ثبت كليا انها خاطئة، ولا نود قول غير ذلك.

يدرك الرئيس عباس وجهازه المعاون، قوى وافراد، انهم لن يحدثوا أي اختراق جوهري في المعركة التي باتت مفتوحة وعلنية وصريحة ضد الوجود الكياني الفلسطيني، بوابتها الانقسام السياسي باعتباره الهدية الأكبر التي منحت لتنفيذ المشروع التهويدي، والذي دون اغلاقه تصبح كل البيانات أحرفا مفككة الولاء الوطني.

كان المفترض، ان يدعو عباس قيادتي حماس والجهاد الى اللقاء الذي أسماه "قيادة" لبحث ما يجب أن يكون، تلك الخطوة فعلية ستغير معادلة الفعل بوجود حركتين لهما حضورهما السياسي – العسكري، وسيكون رسالة أولية ان الخطوات نحو اغلاق باب الانقسام بدأت.

لعل الرئيس عباس انتظر مكالمة هاتفية من رئيس حركة حماس إسماعيل هنية والأمين العام للجهاد زياد النخالة، يؤكدان وقوفهما معه في المعركة المقبلة، وان حركتيهما على استعداد للمشاركة في أي خطوات جادة عملية لمواجهة العدوانية السياسية الأمريكية.

وسواء تحققت تلك ام لا، فالرئيس عباس يملك أوراق قوة تفوق كثيرا ما يعتقد المصابون بمرض الخنوع الفطري، ويمكنه أن يضرب رأس الحية التي دخلت

"البيت الفلسطيني"، كي يتوقف بث سمومها في الجسد الوطني، أسلحة تفوق كثيرا جدا كل تلك الصواريخ المكدسة لاستخدام "خاص" ضمن "حساب خاص"، وليس ضمن "الحساب الوطني العام".

أسلحة الرئيس عباس، أكثر فعلا وأثرا من أسلحة حركتها خارج سياق الزمن السياسي الفلسطيني، وليس مجبرا اللجوء لأي عمل عسكري الذي تخلى عنه منذ زمن بعيد، طاقة شعبية كامنة لا تحتاج سوى لصدق القرار وصاحبه، ان يرى الشعب أن هناك خطوات عملية نحو تطبيق الأقوال لا أكثر، حتى لو كان بعض منها.

أن يصرخ البعض عبر وسائل التواصل الاجتماعي على الآخرين بأن يفعلوا ما هو واجب أهل القضية، فتلك هي المهزلة السياسية، كيف لمسؤول فلسطيني أن يطالب العالم الاعتراف بدولة فلسطين وهو لا زال يصر ان يكون "سلطة مشوهة"، كيف لهم مطالبة دول عربية او اجنبية بمراجعة موقفها من "التطبيع أو التعاون" مع الكيان والفلسطيني الرسمي يفتح كل اشكال ذلك، ويرفض كليا المساس بأي علاقة بها.

كل صراخكم سينتهي بفعل تهويدي أكبر، وسيكون ضم الأغوار الصفعة القادمة للمتباكين...

الجعجعة لا تنتج طحينا...وحدها "النار السياسية" ما تمنحك ذلك!

ملاحظة: نائب رئيس حركة حماس تجنب كليا تحديد شكل الرد على "إعلان بومبيو"، مكتفيا بأنهم سيدفعون ثمن الجرائم...كيف ووين ومتى مش مهم!

تنويه خاص: لليوم الثاني على التوالي تصل يد العدو القومي الى قلب العاصمة السورية دمشق...هل تصدق طهران وأدواتها بأن يدها ستطول قلب الكيان في تل أبيب، ام نبقى مع المثل "عيش يا كديش ليطلع الحشيش..."!

"ولدنة" صاروخية غزية لخدمة نتنياهو!

كتب حسن عصفور/ في مفاجأة "عسكرية"، أقدمت بعض من "فرق حماس" المسلحة، بإطلاق "صاروخين" نحو بلدات جنوب إسرائيل.

مبدئيا، لا يوجد أي عائق للقيام بمواجهة شاملة مع دولة الكيان، شعبية ومسلحة، في سياق حماية المشروع الوطني العام، أمام حركة التهويد المتسارعة في الضفة والقدس، لإقامة "دولة اليهود"، ومنع قيام "دولة فلسطين" بعد ان كادت ترى النور، نتيجة فاعل ومفعولين سياسيين.

وفي آخر مواجهة عسكرية، كان القول أنه حق مطلق لحركة الجهاد الرد على اغتيال أحد قادتها العسكريين، بعيدا عن التوقيت والشكل والمظهر، فتلك تخصهم، والثغرة الرئيسية كانت في التخلي عنهم من "تحالفهم" لحسابات تنظيمية ضيقة جدا، لتكريس نظرية "هيمنة الحزب القائد"، بدونه لا قرار ولا يحزنون، فالمبدأ في صوابية الرد.

لكن، ما حدث ليل 26/ 27 نوفمبر 2019 من عملية إطلاق صواريخ نحو إسرائيل، يثير كثيرا من "شبهات سياسية"، قبل ان تكون أمنية، حيث انها جاءت بعد أن خبر استشهاد (اغتيال) الأسير سامي أبو دياك الخبر الأبرز إعلاميا، رغم الغصة السخيفة التي نفذتها أجهزة أمنية في رام الله ضد معتصمين من أجل إعادة حقهم الوطني بالراتب، لكن تلك الحركة الغبية، لم تحاصر خبر الشهيد أبو دياك.

وكان الأصل، ان تتكاف حركة الإعلام الفلسطيني ليصبح "أبو دياك" ايقونة لمطاردة القاتل، وتحويلها الى أداة فعل مع مجزرة "السواركة" لترسيخ عناصر جرائم حرب الكيان في العقل العام، ليس فلسطينيا، وربما ليس عربيا، لكن عالميا، فلا يحق لأحد ان يستخف بتلك الأحداث التي تترك اثرا على الوعي الإنساني.

مطلقي "صواريخ غزة"، قدموا لنتنياهو والمجرم قاتل أبو دياك وقبله قاتل السواركة، هدية ليقلب الحدث من ملاحقة مجرم، الى رد فعل على وهم...فبات الرد والقصف الأبرز إعلاميا...

مطلقي "صواريخ غزة"، قدموا هدية خاصة لنتنياهو، وهو يعيش تحت مقصلة اتهام صريح بفساد لن ينجو منه، بأن يتيحوا له "التمرجل" عسكريا قصفا وكلاما.

مطلقي "صواريخ غزة" قدموا هدية لنتنياهو، الذي دعا أنصاره للقيام بمظاهرة تمثل أول فضيحة سياسية في الكيان، بالخروج رفضا لسلطة القانون والقضاء، تعتبر شكلا من اشكال "الانقلاب"، الذي لم يسبق في تاريخ الكيان حدوثه منذ 1948، فكانت الصواريخ مساعدا لتحويل الاهتمام من فضح نتنياهو وأهدافه الى المطالبة بالرد الفوري.

كان غريبا جدا، أن "تتمرجل" بعض من "فرق حماس" لقصف صاروخي، دون ذريعة مباشرة تستوجب تلك "الفعلة"، في حين ان "صواريخها" أصابها عماء وخرس بعد إعلان بومبيو – بلفور 2" الرامي لتهويد ما يقارب 15 – 20 % من الضفة والقدس، ولم نسمع رصاصة طائشة نحو بلدات إسرائيلية، رغم ان المبرر هنا أكثر قيمة وطنية.

المفارقة "اللطيفة"، ان ترسل "فرقة حماس" صاروخين نحو إسرائيل، وهي تعلن استسلامها الكامل لشروط رئيس السلطة محمود عباس، حول الانتخابات، بعد ان جاءها "هاتف" من بعيد، وكأن الصواريخ رسالة تعلن أن الانتخابات لن تلغي "السيادة الأمنية الحمساوية" على قطاع غزة.

تلاعبوا كما تحبون فيما بينكم، لكن حاذروا التلاعب بمصير قضية..."الولدنة السياسية -الأمنية ليست خيارا وطنيا يا سادة".

ملاحظة: تثير إنسانية الرئيس محمود عباس نحو "غير الفلسطيني" الحسد السياسي...تقدم بمساعدات لشعب ألبانيا بعد زلزال اصابهم...الغريب ليش ألبانيا طيب...معقول في "...."!

تنويه خاص: مبروك لمصر، الشقيقة الكبرى، فتحها الفضائي الجديد، تأخرت كثيرا لكنها أقدمت...مصر رافعة العرب معها نعلو وبدونها نصر لغير العرب!